مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع ـ العدد الخامس ـ 2024 ـ الصفحات (263-294)
ISSN3005-3900

تحليل آثار الحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي

د. مفتاح المبروك ميلاد علي [1]*
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد ، بني وليد، ليبيا.
fadwa. moftahmilad@bwu.edu.ly

Analysis of the effects of the Russian-Ukrainian war On the global economy

* Moftah AL-Mabrouk Milad Ali
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid ,Libya

تاريخ الاستلام: 25-10-2024 تاريخ القبول: 18-11-2024 تاريخ النشر : 05-12-2024

الملخص:
هدف البحث إلي معرفة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الحرب الروسية على أوكرانيا، واستخلاص الدروس من نتائج الحرب الروسية على أوكرانيا في المجال الاقتصادي، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي عند استعراض الأبعاد النظرية للبحث، كما استخدم البحث المنهج التحليلي فيما يتعلق بتحليل بيانات الاقتصاد الروسي والأوكراني والاقتصاد العالمي، وكذلك عند تحليل آثار الحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة.
وتبين من البحث صحة الفرض البحثي، فقد تركت الحرب الروسية الأوكرانية آثاراً سلبية علي الاقتصاد الليبي والإفريقي والعالمي، فقد أحدثت الحرب في أوكرانيا تداعيات أصلاً على اقتصاد ليبيا المعتمد على الاستيراد، ويعد الخبز سلعة أساسية، وتستورد البلاد أكثر من 90% من قمحها، نصفه من أوكرانيا وروسيا، وتدعم الحكومة جزءاً من القمح الذي تستورده، ومنذ اندلاع الصراع، ارتفعت أسعار القمح في الأسواق المحلية في ليبيا بشكل كبير، ما أجبر عدداً من المخابز على الإغلاق، كما واجه الاقتصاد العالمي عددا من التحديات في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا، فقد تراجع النمو العالمي من 6% في عام 2021 إلى 3.2% في عام 2022، ثم 2.7% عام 2023، وذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في النصف الأول من عام 2022 وانكماش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2022، كما تشير التنبؤات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من 4.7% في عام 2021 إلي 8.8% في عام 2022.
الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الناتج المحلي، الركود، التضخم، الحرب، الطاقة، المواد الغذائية.

Abstract:
The research aimed to know the economic effects resulting from the Russian war on Ukraine, and to draw lessons from the results of the Russian war on Ukraine in the economic field. The research relied on both the inductive and deductive approaches, and the descriptive and historical approach was relied upon when reviewing the theoretical dimensions of the research. The research also used the method Analytical with regard to analyzing data on the Russian and Ukrainian economies and the global economy, as well as when analyzing the effects of the Russian-Ukrainian war on the global economy, through analyzing data issued by the competent authorities.

The research revealed the validity of the research hypothesis, as the Russian-Ukrainian war left negative effects on the Libyan, African, and global economies. The war in Ukraine already had repercussions on Libya's import-dependent economy. Bread is a basic commodity, and the country imports more than 90% of its wheat, half of it from Ukraine and Russia, and the

government subsidizes part of the wheat it imports. Since the outbreak of the conflict, wheat prices in local markets in Libya have risen significantly, forcing a number of bakeries to close. The global economy has also faced a number of challenges in light of the Russian war on Ukraine. It has declined. Global growth from 6% in 2021 to 3.2% in 2022, then 2.7% in 2023, due to the noticeable economic slowdown in the largest economies, as the United States' gross domestic product contracted in the first half of 2022 and a contraction witnessed in the Eurozone in the first half of 2022. The second of 2022, and forecasts indicate that global inflation will rise from 4.7% in 2021 to 8.8% in 2022.

Keywords: economic growth, domestic product, recession, inflation, war, energy, foodstuffs

مقدمة:

بعد إنهار الاتحاد السوفييتي مطلع التسعينات، كانت أوكرانيا، الجمهورية السوفيتية السابقة، تملك ثالث أكبر ترسانة أسلحة نووية في العالم، وعملت الولايات المتحدة وروسيا على نزع الأسلحة النووية الأوكرانية، وتخلّت كييف عن مئات الرؤوس النووية إلى روسيا، مقابل ضمانات أمنية لحمايتها من هجوم روسي محتمل، وكانت هذه الضمانات على المحك في 2014، عندما قامت روسيا بضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية، ودعمت حركة التمرد التي يقودها الانفصاليون في إقليم دونباس شرق أوكرانيا، وأدى هذا الصراع إلى مقتل 14 ألف شخص حتى الآن.

وفي هذ الوقت كان الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما متردداً في تصعيد التوترات مع روسيا، وتباطأ في اتخاذ إجراءات دبلوماسية بالتنسيق مع أوروبا، ولم يتم تقديم أسلحة هجومية لأوكرانيا بشكل فوري، وفي سياق متصل، فإن انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، والذي وصفه الرئيس الأمريكي جو بايدن بأنه لن يحدث في المستقبل القريب، يمثل خطاً أحمر بالنسبة للرئيس الروسي بوتين، ويرجع ذلك إلى أنه وفقاً للفصل الخامس من إتفاقية الناتو، فإن أي هجوم يتعرض له عضو في الحلف يعتبر هجوماً على الحلف بأكمله، ما يعني أن أي هجوم عسكري روسي على أوكرانيا يعني وضع موسكو في مواجهة مباشرة مع حلف الناتو بأكمله.

وقد حاول بوتين اختبار الولايات المتحدة والغرب في الأزمة الأوكرانية مراراً، الأولى في ربيع 2021، عندما حشد بعض القوات والعتاد العسكري على الحدود، وأدى ذلك إلى انتباه الولايات المتحدة، والتي سعت لإجراء مباحثات بين بوتين وبايدن، وبعد ذلك بأيام سحبت روسيا قواتها.

وفي نفس الوقت، فإن نظرة بوتين إلى الولايات المتحدة تغيرت كثيراً، وخاصة بعد انسحابها الفوضوي من أفغانستان، والاضطرابات التي تعانيها أمريكا داخلياً، في أعقاب الاستقطاب الذي شهدته بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وهو ما تراه موسكو على أنها مؤشرات للضعف الأمريكي.

ويرى بوتين الغرب في حالة إنقسام بشأن دور الولايات المتحدة في العالم، ولا يزال بايدن يحاول إعادة توحيد التحالف عبر الأطلسي، بعد حالة إنعدام الثقة التي تراكمت خلال إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، وأدت بعض أخطاء بايدن الدبلوماسية إلى نفور الشركاء الأوروبيين، وتحديداً الانسحاب الفوضوي من أفغانستان، وإتفاق الغواصات النووية الذي طرحه بايدن مع بريطانيا واستراليا، وكان مفاجأة بالنسبة لفرنسا.

ويتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً ضئيلاً لا يتجاوز 0.3% في نهاية عام 2023 في ظل استمرار تداعيات صدمات أسعار الطاقة على المنطقة. ورغم ذلك، فقد استطاعت المنطقة حتى الآن تجاوز العاصفة التي تسبب فيها الغزو الروسي لأوكرانيا على نحو أفضل مما كان متوقعاً في السابق. ومن المتوقع الآن أن ينكمش الناتج الإقليمي بنسبة 0.2% هذا العام، وهو ما يعكس تحقيق نمو يفوق التوقعات في بعض أكبر اقتصادات المنطقة والقرار الحذر لبعض حكومات المنطقة بتمديد العمل ببرامج التحفيز الاقتصادي خلال حقبة الجائحة[1].

وتشير التوقعات الحالية إلى أن الاقتصاد الأوكراني سيسجل انكماشاً بنسبة 35% هذا العام، وذلك على الرغم من تضرر النشاط الاقتصادي من جراء الدمار الذي لحق بالقدرات الإنتاجية، وتضرر الأراضي الزراعية، وانخفاض المعروض من الأيدي العاملة، حيث تشير التقديرات إلى نزوح أكثر من 14 مليون شخص، فإن إجمالي احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في القطاعات الاجتماعية والإنتاجية والبنية التحتية تبلغ إجمالاً 349 مليار دولار على أقل تقدير، أي أكثر من 1.5 ضعف حجم اقتصاد أوكرانيا قبل الحرب في عام 2021.

وتسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في واحدة من أكبر أزمات النزوح البشري، وأحدث خسائر فادحة في الأرواح البشرية والاقتصاد، ولا تزال أوكرانيا بحاجة إلى مساندة مالية هائلة في ضوء إحتدام الحرب دون داعٍ، وكذلك من أجل مشروعات التعافي وإعادة الإعمار التي يمكن الشروع فيها بسرعة"،

(1) عبد العزيز علي علي، **آثار الحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي**، مركز السياسات، 13-4-2022.

وما زال الاقتصاد العالمي يعاني من الضعف بسبب الحرب من خلال الاضطرابات الكبيرة في التجارة وصدمات أسعار الغذاء والوقود، وكلها عوامل تسهم في ارتفاع معدلات التضخم وما يليها من تشديد في أوضاع التمويل العالمية، وقد شهد النشاط في منطقة اليورو، وهي أكبر شريك اقتصادي للاقتصادات الصاعدة والنامية في أوروبا وآسيا الوسطى، تدهوراً ملحوظاً في النصف الثاني من عام 2022، بسبب تعثر سلاسل الإمداد، وزيادة الضغوط المالية[1].

2- مشكلة الدراسة:

يُعد الإنخفاض الكبير في تنبؤات النمو الاقتصادي لعام 2023 في جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في أوروبا وآسيا الوسطى وذلك في ظل حالة عدم اليقين الكبيرة التي تشوب الآفاق المستقبلية للمنطقة، ومن الممكن أن يتسبب طول أمد الحرب أو اشتداد حدتها في وقوع أضرار اقتصادية وبيئية أكبر بكثير وتزايد إحتمالات تجزئة حركة التجارة والاستثمار الدوليين، ولا تزال مخاطر الضغوط المالية مرتفعة أيضاً نظراً لارتفاع مستويات الديون والتضخم.

وعلى الرغم من أن الأسعار العالمية للنفط والغاز والفحم كانت آخذة في الارتفاع منذ أوائل عام 2021، فقد سجلت إرتفاعاً حاداً بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع التضخم إلى مستويات لم تشهدها المنطقة منذ عقود، وقد تسببت هذه الأزمة غير المسبوقة في تداعيات للمستهلكين والحكومات على حد سواء، حيث استنزفت موارد المالية العامة؛ وحدّت من إنتاجية الشركات؛ ورفاهة الأسر المعيشية، وستكون الدول الأشد تضرراً من هذه الأزمة هي تلك التي تعتمد -بدرجات تتراوح من متوسطة إلى مرتفعة -على واردات الغاز الطبيعي لأغراض التدفئة (التي تمثل 30% من الطلب على الطاقة)، أو الصناعة، أو الكهرباء، وكذلك الدول التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع أسواق الطاقة في الاتحاد الأوروبي، ويجب على هذه البلدان الاستعداد لمواجهة نقص الغاز ووضع خطط طارئة للتخفيف من أسوأ الآثار على القطاع العائلي وقطاع الشركات، بما في ذلك توفير الطاقة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، وتنفيذ خطط لحصص الاستهلاك/الترشيد، ولا تتطلب حملات تغيير السلوك التي تركز على رفع كفاءة التدفئة في المنازل والمباني، مثل إعادة ضبط النوافذ وإضافة العزل، سوى قدر ضئيل نسبياً من الاستثمارات، كما أن لها آثاراً فورية.

إن الأزمات المتداخلة للحرب في أوكرانيا، واستمرار الجائحة، والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والوقود، إنما هي تذكير مؤلم بضرورة استعداد الحكومات لإدارة الصدمات الهائلة غير المتوقعة التي تتكشف بسرعة كبيرة، ومن الضروري تحديث أنظمة الحماية الاجتماعية، التي تشكل حجر الأساس لجهود مكافحة الفقر، بحيث تكون فعالة في مواجهة الصدمات والتحديات الطويلة.

كما يشتمل التقرير أيضاً على قسم خاص يركز على أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة، التي لعبت دوراً بالغ الأهمية في مساندة القطاع العائلي وقطاع الشركات في أثناء الجائحة، وفي الآونة الأخيرة، من تداعيات الحرب في أوكرانيا.

ومن بين الأحداث التي يشهدها العالم والتي سيكون لها تأثير على الاقتصاد العالمي سواء على المدى القصير أو المتوسط والطويل هي الحرب الروسية على أوكرانيا التي إندلعت في 22 فبراير 2022 بعد أن أعلنت روسيا عن عملية عسكرية في أوكرانيا وقامت بقصف مواقع أوكرانية، فبالرغم من أن أسباب اندلاع الحرب متعددة، منها ما هو أمني واستراتيجي إلا أنه ينتج عنها آثارا اقتصادية ليس على أطراف النزاع (روسيا وأوكرانيا) فحسب، بل تمتد إلى دول أخرى وذلك بسبب العلاقات الاقتصادية والتبادل الدولي وحالة عدم التأكد التي ترافق حدوث الأزمات.

وعليه تتمثل مشكلة البحث، في محاولة الإجابة عن **السؤال التالي:**

هل توجد آثار سلبية كبيرة للحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي؟.

3- أهداف البحث:

أ- معرفة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الحرب الروسية على أوكرانيا.

ب- إستخلاص الدروس من نتائج الحرب الروسية على أوكرانيا في المجال الاقتصادي.

ج- الحصول على المعلومات المتوفرة حول الحرب ونتائجها.

4- أهمية البحث:

ترجع أهمية الدراسة إلي ضخامة الآثار السلبية التي تركتها ومازالت تتركها الحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي، فقد بينت دراسة ألمانية حديثة إلى أن الحرب الروسية الأوكرانية الجارية كلفت الاقتصاد العالمي 1.3 تريليون دولار في عام 2022، ووفقاً للدراسة التي نشرها المعهد الاقتصادي الألمانيIW) ، تأثرت الاقتصادات الغربية بشكل خاص حيث فقدت ثلثي إنتاجها العالمي.

5- فروض البحث:

سعي البحث إلي إختبار صحة **الفرض البحثي التالي:**

توجد آثار سلبية كبيرة للحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي.

---

1 ([1]) **آنا بيردي، الغزو الروسي لأوكرانيا يعوق تحقيق التعافي الاقتصادي بعد الجائحة في اقتصادات الأسواق الصاعدة في أوروبا وآسيا الوسطى،** البنك الدولي، 4- 10-2022.

6- بيانات البحث:
تم الحصول علي بيانات البحث من **المصادر التالية:**
أ- المراجع العربية والأجنبية (الدوريات، الكتب، الرسائل، والأبحاث، والدراسات).
ب- إحصاءات البنك الدولي.
ج- المواقع الإلكترونية ذات الصلة بموضوع البحث.
7- حدود البحث:
أ- الحدود المكانية: سيتم التركيز علي روسيا وأوكرانيا ولاقتصاد العالمي.
ب- الحدود الزمانية: تناول البحث الفترة من (2022-2023).
8- الدراسات السابقة:
الدراسة الأولي: (منال: 2022)[1]:
بعنوان:" **الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة**":
هدفت الدراسة إلى توضيح آثار الحرب الروسية –الأوكرانية على الاقتصاد العالمي وذلك بعرض الواقع واستخلاص الدروس من هذه الحرب.، بعد التطرق لطبيعة كل من الاقتصاد الروسي والاقتصاد الأوكراني ومكانتهما عالميا، وبعد عرض أسباب الحرب وتقديمنا لمختلف التداعيات الاقتصادية التي نتجت عنها والتي أثرت على كل من روسيا وأوكرانيا وعلى الاقتصاد العالمي، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من كون الحرب تدور بين طرفي الصراع إلا أن نتائجها انتقلت إلى باقي دول العالم وذلك من خلال قنوات الطاقة والمواد الأساسية وسيادة حالة عدم التأكد، حيث من المتوقع أن تفرز تغيرات في الاقتصاد العالمي بناء على ما تسببت فيه من نتائج وتحديات.
الدراسة الثانية: (السبيطلي: 2022)[2]:
بعنوان:**" التداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية الأوكرانية في إفريقيا":**
تتجه أحداث الحرب الروسية الأوكرانية إلى منعطف تاريخي؛ ليس فقط للقارة الأوروبية، ولكن أيضا لإفريقيا ّ والعالم عموما؛ فمنذ نهاية الحرب الباردة، لم يشهد العالم حدثا بارزا ومؤسسا لمسار جيواستراتيجي مفصلي، مثلما نحن بصدد مشاهدته اليوم مع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. آثار ذلك قد تختلف من قارة لأخرى، وكذلك من بلد لآخر، وذلك بحسب الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتبعية بصورة أو بأخرى للعلاقات السياسية والاقتصادية مع روسيا، والقمح الأوكراني، أو لنقل الأسواق العالمية للمواد الأولية الإستراتيجية غذائية كانت أو صناعية، خاصة ونحن في قارة ما زالت تعاني من تبعات جائحة كورونا الاقتصادية؛ فثلثا ما يستهلكه الأفارقة من القمح، يستورد من الأسواق الخارجية، وكانت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، قد تسببت في انتفاضات واحتجاجات شعبية في العديد من دول القارة، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، واليوم نعيش سياقا عالميا شبيها، مع تشابكات أكثر تعقيدا، باعتبار أن جذور الأزمة الأوكرانية، هي سياسية في الأساس، وأن لها تبعات اقتصادية أكيدة، بفعل العقوبات الدولية على روسيا، وتعطل بعض خطوط الإمداد الغذائية، وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، لذلك - وبسبب عمق وتنوع التشابك السياسي والجيبوليتيكي والاقتصادي بين إفريقيا وروسيا- فإن مسار الحرب في أوكرانيا، ومآلاتها ومداها الزمني، سيكون له تداعيات سياسية مهمة، يجدر رؤية ذلك بحسب السيناريوهات الممكنة، التي قد تكون لهذه الأزمة العالمية.
9- منهج البحث:
المنهج النظري: اعتمد البحث على المنهج الاستقرائى والاستنباطى معاً، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفى والتاريخى عند إستعراض الأبعاد النظرية للبحث.
الثانى: المنهج التحليلي: تم فيه استخدام المنهج التحليلي فيما يتعلق بتحليل بيانات الاقتصاد الروسي والأوكراني والاقتصاد العالمي، وكذلك عند تحليل آثار الحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة.
10- خطة البحث:
تم تناول البحث، من خلال **المحاور التالية**:
- جذور الأزمة الروسية الأوكرانية والأهمية النسبية لاقتصادهما عالمياً.
- آثار الأزمة الروسية الأوكرانية علي جوانب الاقتصاد العالمي
- آثار الحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد الليبي والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا.

([1]) منال هاني، الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، **مجلة معهد العلوم الاقصادية، المجلد 25، عدد 2، 2022**.
([2]) محمد السبيطلي، **التداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية الأوكرانية في إفريقيا**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مارس، 2022.

المحور الأول

جذور الأزمة الروسية الأوكرانية والأهمية النسبية لاقتصادهما عالمياً

تحتل كل من روسيا وأوكرانيا مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وذلك كون الأولى عضو من أعضاء مجموعة البريكس ودورها المهم في الجانب الطاقوي، أما أوكرانيا تعتبر من الدول ما المصدرة لمادة القمح وهي المادة الأساسية في كثير من الدول.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية**:

1- الأسباب السياسية والعسكرية للأزمة الروسية الأوكرانية:

ترجع جذور الأزمة إلي عام 1991 بعدما تفكك الاتحاد السوفيتي، واستقلت أوكرانيا عن الإتحاد السوفيتي سابقاً، وظلت العلاقات في توتر مستمر، حتي عام 2004 عندما قامت ثورة في أوكرانيا أطلق عليها الثورة البرتقالية ذات ميول للدول الغربية، عندها تدخلت الدول الغربية وساعدت الأوكرانيين، وتم تشكيل حكومة موالية للغرب فيها، ولكن عاد الحكم بقوة مرة أخري إلي الموالين لروسيا في عام 2010.

وبإندلاع الإحتجاجات في نهاية 2013 وبداية عام 2014، وظهور الموالين للغرب بقوة مرة أخري وتراجع تأثير الموالين لروسيا، وبحجة حماية الرعايا الروس ضمت روسيا أراضي شبه جزيرة القرم إليها في مارس 2014، ودعمت حراكاً إنفصالياً في إقليمي دونباسك ولوغانسك ذوي العرقية الروسية والتي يبلغ عدد سكانهما أكثر من أربع مليون نسمة.

ولكن يري أخرون أن سبب "الضم والحرب" يرجع إلي تخوف روسيا من التوجه الشديد للقادة السياسيين في أوكرانيا للإنضمام لحلف النيتو، مما يشكل تهديداً استراتيجياً لروسيا علي أبوابها.

ولذلك تسعي روسيا جاهدة إلي تحييد أوكرانيا أو علي الأقل جعلها منطقة رمادية بينها وبين القوي الغربية.

وبدأت الحرب في فبراير 2022 بعد قيام روسيا بالهجوم على أوكرانيا لديها العديد من الأسباب المتشابكة مع بعضها فمنذ نهاية عام 2021 تزايد التوتر العسكري بين موسكو وكييف وسط إتهامات إلى روسيا بحشد قواتها على الحدود مع أوكرانيا، بينما توجه جمهوريتا دونيتسك ولوغانسك الشعبيتان، المعلنتان من طرف واحد، إتهامات إلى السلطات الأوكرانية بالحشد العسكري على خط التماس في منطقة دونباس شرق أوكرانيا، كما تطالب روسيا بعدم انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلس ي خوفا من نشر صواريخ أمريكية على الأراضي الأوكرانية، وبالنسبة لروسيا، فإن أوكرانيا يفترض أن تبقى على الحياد في معركتها مع خصومها الدوليين، لا أن تصبح واجهة لتهديد روسيا[1].

وفي 30 نوفمبر 2021 أعلن الرئيس الروسي أن توسيع وجود الناتو في أوكرانيا وخاصة نشر الصواريخ بعيدة المدى القادرة على ضرب موسكو أو أنظمة الدفاع الصاروخي المماثلة لتلك الموجودة في رومانيا وبولندا، سيكون خط أحمر بالنسبة للكرملين، ورد الأمين العام لحلف الناتو على حديث الرئيس الروسي بأن أوكرانيا وحلفاؤها الثلاثين في الناتو هم من يقررون متى ستنضم أوكرانيا إلى الناتو وليس لروسيا حق النقض[2].

إن التوتر الدائم بين روسيا وأوكرانيا ومحاولة أوكرانيا التحكم في استغلال طرق إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا دفع روسيا إلى البحث عن بدائل لإمداد الغاز إلى الغرب عن طريق تنفيذ مشاريع عملاقة مثل (سيل الشمال1) و (سيل الشمال2) الذي يمر عبر بحر البلطيق و يبلغ طوله 1200كم، حيث أدى تنفيذ هذه المشاريع إلى فقدان أوكرانيا التي كانت دولة عبور للغاز الروسي لركائز اقتصادية كانت تدر عليها مليارات الدولارات وأخرى استراتيجية تتعلق بوضعها على حدود الاتحاد الأوروبي، هذه الأوضاع استغلتها الولايات المتحدة من أجل الضغط على الدول سلاح الغربية لوقف استيراد الغاز الروسي باعتبار أن موسكو تستخدم الطاقة استراتيجيا يعزز من تبعية الغرب لها وكذلك لرغبة واشنطن في أن تجد مساحات لتسويق الغاز الأمريكي وتحول مشروع سيل (2) إلى ساحة للصراع بين موسكو وواشنطن التي حاولت تعطيل هذا السيل، الأمر الذي أدى إلى حدوث توتر سياس ي بين الولايات المتحدة وألمانيا التي تعتبر أن لها مصلحة استراتيجية في هذا السيل، وفي ظل تلك الضغوط الغربية وخاصة الأمريكية على روسيا وتقدم حلف الناتو نحو الحدود الروسية شعرت روسيا أن الوقت قد حان لقر ع طبول الحرب من خلال مطالبة الغرب بمنحها ضمانات أمنية، قانونية وملزمة وفورية[3].

وإزاء ما تعتبره روسيا تهديدا لأمنها الاستراتيجي، أعلن الرئيس الروسي " بوتين" فجر 224 فبراير 2022 في بيان بثه التلفزيون "اتخذت قرارا بتنفيذ عملية عسكرية خاصة " في أوكرانيا[4].

2- الأهمية النسبية للاقتصاد الروسي والأوكراني عالمياً:

2-1- الأهمية النسبية للاقتصاد الروسي عالمياً:

([1])رامي القليوبي، ما تريد معرفته عن الأزمة بين روسيا و أوكرانيا، 6 إبريل 2022، علي الموقع : alaraby.co.uk/politics.

([2]) موقع الحدث، 2022.

([3]) وكالة الأنباء الكويتية، 2022.

([4]) موقع الميادين، 2022.

بدأت روسيا سياستها الإصلاحية منذ عام 1992 متبنية مفهوم (التحول السريع) الذي اعتد على: تحرير الأسواق، تعديل النظام الضريبي والخصخصة، كما بدأت التعاون مع المؤسسات المالية للحصول على المساعدات اللازمة للإصلاح، وعلى الرغم من القدرات الاقتصادية لروسيا إلا أن الاقتصاد الروسي واجه آنذاك تحديات كبيرة، يرجع بعضها إلى مخلفات عقود التخطيط المركزي وسيطرة البيروقراطية، ويعود بعضها الآخر إلى آثار التحول الاقتصادي السريع نحو اقتصاد السوق إذ اعتقد "يلتسن"، رئيس روسيا آنذاك، أن الطريقة الوحيدة للتغلب على تلك الأزمة هو الانتقال الفوري وغير المشروط إلى السوق الحرة بديلا عن النظام الاشتراكي والتخطيط و التحكم في الأسعار ناهيك عن عبء المديونية[1].

واعتمدت روسيا في سياستها الاقتصادية على مبدأ أن العلاج المفيد للاقتصاد الروسي هو الانتقال إلى الرأسمالية مرة واحدة، وبناء على نصائح صندوق النقد الدولي تبنى "يلتسن" ورئيس وزرائه"ايغور غيدار" بداية من عام 1992، برنامج العلاج بالصدمة والذي تضمن التخلي عن التخطيط المركزي والتوجه نحو النشاط الاقتصادي القائم على السوق الحر، وإعادة هيكلة السياسات التجارية التي تتماشى مع مبادئ اقتصاد السوق، ولكن السياسات الاقتصادية التي اتبعها "يلتسن" أخفقت في تحسين مستوى معيشة المجتمع الروسي وساهمت في الوصول إلى حافة الانهيار الاقتصادي وذلك بارتفاع معدلات التضخم وإنهيار سعر صرف الروبل مقابل الدولار وارتفاع قيمة الديون الخارجية وتجسدت نتائج عملية التحول إلى اقتصاد السوق في أزمة، حين أعلنت الحكومة الروسية في عجزها عن سداد الديون الخارجية المتراكمة جراء إصدار سندات حكومية قصيرة الأجل وهو ما شكل بداية أزمة مالية واقتصادية شاملة في البلاد، وجاء ذلك على أثر إنهيار أسواق المال الآسيوية كأحد أبرز العوامل الخارجية كما تراكمت لدى الحكومة الروسية آنذاك ديون خارجية ضخمة، وتجلى عجز 1998 بانخفاض سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية ثالث مرات وبشلل النظام المصرفي وإفلاس العديد من البنوك والشركات، ولقد استفادت الحكومة الروسية من الأزمة، حيث فتحت المجال أمام تطوير وتفعيل وتحديث الاقتصاد واتجهت رؤوس الأموال للعمل على تنمية الصناعات المحلية، حيث استقرت الأوضاع بعد وصول الرئيس "بوتين" إلى سدة الرئاسة في روسيا حيث تمكن من تحقيق انتعاش اقتصادي نجح من خلاله في تخفيض معدل التضخم وتحقيق مستويات نمو اقتصادية جديدة، فقد شهد الاقتصاد الروسي تحسنا في أغلب مؤشراته وتمكن "بوتين" من استعادة دور الدولة الفعال في الاقتصاد وإعادة التوازن إليه[2].

وأصبحت روسيا عضوا ضمن مجموعة البريكس، **BRICS** وهو المصطلح الذي يشير إلى الحروف الأولى لخمس دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، حيث كان استخدام هذا المصطلح لأول مرة في عام 2001 إشارة الى الدول الصاعدة، ولكن ضلت هشة وغير رسمية حتى عام 2009حين انعقدت قمتها الأولى المكونة من أربع دول صاعدة (قبل إنضمام جنوب إفريقيا) وازدادت حدة التحدي لإقامة هيكل مؤسسي وخطة عمل موحدة ومع نشوئها زادت التنبؤات بأنها سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن حيث تشترك دول البريكس كونها اقتصادات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي في العالم مع مرور الوقت[3].

أما عن مؤشرات الاقتصاد الروسي قبل الحرب الروسية الأوكرانية 2022، فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لروسيا 4.7% عام 2021 أما معدل التضخم السنوي بلغ 8.4% عام 2021[4]، تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم وأكبر منتج في العالم بعد الصين والهند، ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، فإن روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصدر للنفط بنحو 5 مليون برميل نفط يوميا، كما أن روسيا تعد موردا رئيسيا للمنتجات الكيميائية كالأسمدة والمعادن والمنتجات الخشبية[5].

ويوضح الجدول التالي الأهمية النسبية لأهم الصادرات الروسية عالمياً

([1]) شيماء تركان صالح، **السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية : انتشار النووي نموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية .(العراق: جامعة النهرين، علية العلوم السياسية، 2012)، ص 35.

([2])اندي سليمان هندي، **أثر العامل الاقتصادي في صناعة القرار السياس ي في روسيا**، رسالة دكتوراة (سوريا: جامعة دمشق، 2017)، ص 87.

([3]) وسن احسان عبد المنعم، الترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل دول البريكس نموذجاً، **مجلة مركز دراسات الكوفة 58**، 2020، ص 161.

([4]) احصاء البنك الدولي، 2021.

([5])محمد علي الخوري، **الحرب الروسية: الأوكرانية وتأثيراتها على الدول العربية**، أبو ظبي، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022، ص 20

جدول (1)

الأهمية النسبية لأهم الصادرات الروسية عالمياً عام 2021

الصادرات	الغاز الطبيعي	البلاتينيوم	النيكل	الفحم الحجري	الأسمدة	البلاتين	النفط	الالمونيوم	القمح
النسبة% عالمياً	**25.3**	**23**	**22.5**	**18**	**14**	**14**	**11.4**	**10**	**18**

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على موقع البنك الدولي، مارس 2022..

كما تعد روسيا من أكبر عشر دول إنتاجاً وتصديراً واحتياطياً واستهلاكاً للغاز في العالم:

أ- روسيا وأكبر عشر دول منتجة للغاز في العالم:

تعتبر الولايات المتحدة أهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي على مستوى العالم، وفيما يلي ترتيب يبيّن أكثر عشر دول إنتاجاً للغاز الطبيعيّ على مستوى العالم:

جدول (2)

أهم عشر دول منتجة للغاز الطبيعي في العالم عام 2018

ترتيب	الدولة	مليار م3
1	**الولايات المتحدة**	772.8
2	**روسيا**	669.6
3	**إيران**	214.5
4	**قطر**	166.4
5	**كندا**	159.1
6	**الصين**	145.9
7	**النرويج**	123.9
8	**الإتحاد الأوروبي**	118.2
9	**السعودية**	109.3
10	**أندونيسيا**	72.1
إجمالي العالم		3599

Source: BP statistical of energy، 2018.

ويتضح من الجدول أن الولايات المتحدة هي أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي في العالم بنسبة 21.5%، وتحتل روسيا المرتبة الثانية بنسبة 18.6%، وذلك في عام 2018، كما استمرت روسيا في المرتبة الثانية بصفتها أكثر الدول المنتجة **للغاز الطبيعي** في العالم بنحو 678.5 مليار متر مكعب بنهاية عام 2020، تليها إيران بمقدار 250.8 مليار متر مكعب، وجاءت الصين في المركز الرابع بإنتاج 194 مليار متر مكعب بعد زيادة 9% العام الماضي، ثم قطر خامساً بنحو 171.3 مليار متر م3، في عام 2020.

ب- روسيا وأكبر عشر دول مصدرة للغاز في العالم:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (3)

أهم عشر دول مصدرة للغاز الطبيعي في العالم عام 2018

ترتيب	الدولة	مليار م3
1	**روسيا**	197
2	**قطر**	123
3	**النرويج**	112
4	**كندا**	78
5	**هولندا**	53
6	**الولايات المتحدة**	50
7	**الجزائر**	43
8	**تركمنستان**	40
9	**ماليزيا**	34
10	**استراليا**	34
إجمالي العالم		1050

Source: BP statistical of energy، 2018.

ويتضح من الجدول السابق: أن روسيا تحتل المرتبة الأولي من بين الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم، حيث قام بتصدير نحو 190 مليار م3 أي بنسبة 18.8% في عام 2018.

كما توفر روسيا ما يقرب من 25% من الغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي، وأكثر من 80% من هذه الصادرات تسافر عبر الأراضي الأوكرانية.

ج- روسيا وتصدير أكبر عشر دول مصدرة للغاز المسال في العالم:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (4)

أهم عشر دول مصدرة للغاز المسال في العالم عام 2019

م	الدولة	تريليون م3
1	قطر	77
2	ماليزيا	25
3	استراليا	23.3
4	نيجيريا	19.4
5	أندونيسيا	16
6	الجزائر	12.8
7	روسيا	10.6
8	عمان	8
9	اليمن	6.8
10		
اجمالي العالم		240 مليون طن

Source: BP statistical of energy، 2018.

ويتضح من الجدول السابق: أن قطر تحتل المرتبة الأولي من بين الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم بنسبة 32%، وتأتي روسيا في المرتبة السابعة بنسبة 4.5%.

د- روسيا وأكبر عشر دول إحتياطياً للغاز في العالم:

يبين الجدول التالي الإحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي في العالم ولأكبر عشر دول:

جدول (5)

الإحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي في العالم ولأكبر عشر دول في عام 2018

م	الدولة	تريليون م3
1	روسيا	49.7
2	إيران	34.3
3	قطر	25.2
4	تركمنستان	18.1
5	الولايات المتحدة	10.7
6	السعودية	9.6
7	العراق	7.1
8	فنزويلا	6.4
9	نيجيريا	5.8
10	الصين	5.4
إجمالي العالم		193.5

Source: BP statistical of energy، 2018.

ويتضح من الجدول السابق: أن روسيا تحتل المرتبة الأولي في إحتياطي الغاز في العالم بنسبة تبلغ 25.6%، كما يلاحظ أن مجموع نسب احتياطي الغاز الطبيعي في مجموع كل من روسيا وقطر وإيران يقارب نحو 56% الاحتياطي العالمي.

هـ- روسيا وأكبر عشر دول استهلاكاً للغاز في العالم:

جدول (6)

استهلاك النفط لأكثر عشر دول استهلاكاً في العالم عام 2018"مليون برميل/يوم**"**

م	الدولة	الإستهلاك	
		مليون برميل/ يوم	% من الاستهلاك العالمي
1	الولايات المتحدة	20	20.1

2	الإتحاد الأوربي	15	15.1
3	الصين	13	13.1
4	الهند	5	5
5	اليابان	4	4
6	السعودية	3.9	3.9
7	روسيا	3.2	3.2
8	البرازيل	3	3
9	كوريا الجنوبية	2.8	2.8
10	ألمانيا	2.5	20.1
إجمالي العالم		99.6	-
نسبة استهلاك الدول العشر إلي العالم%		%70.1	-

Source: BP. "**Statistical Review of World Energy**". 2019 .

كما أن روسيا من أكبر عشر دول إنتاجاً وتصديراً واحتياطياً واستهلاكاً للنفط في العالم:

أ- روسيا وإنتاج وتصدير النفط في العالم:

تعتبر روسيا من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، فبلغ حجم إنتاجها من النفط أكثر من 14 مليون برميل يومياً، في حين أنها تصدر نحو (10-11) مليون برميل يومياً، وذلك في عام 2019.

ب- روسيا والطلب العالمي على النفط:

يبين الجدول التالي ذلك:

جدول (7)

الطلب العالمى على النفط حسب تقديرات أوبك خلال الفترة (2010-2030)"مليون برميل يوميا "

المنطقة	2010	2015	2020	2025	2030
أمريكا الشمالية	25.3	26.2	26.7	27.2	28.0
أوروبا الغربية	15.4	15.9	16.0	16.0	16.0
منظمة التنمية والتعاون (الباسيفيك)	8.4	8.8	9.0	9.1	9.2
مجموع منظمة التنمية والتعاون	49.1	50.9	51.7	52.3	53.2
روسيا	3.0	3.2	3.3	3.4	3.5
بلدان الاتحاد السوفيتى السابق	2.5	2.7	2.9	3.2	3.4
مجمـوع روسـيا ودول الاتحـاد السـوفيتى	5.5	5.9	6.2	6.6	6.9
الصين	8.8	10.0	11.7	13.6	15.7
الهند	2.7	3.3	3.8	4.3	4.9
البلدان الأسيوية الأخرى غير الأعضاء فى	6.6	7.9	8.7	9.5	10.3
الشرق الأوسط	6.8	7.5	8.2	8.9	9.5
أفريقيا	3.4	3.7	4.0	4.1	4.3
البرازيل	2.5	2.6	2.8	3.0	3.3
بلدان أمريكا الجنوبية الأخرى	3.8	3.9	4.1	4.3	4.5
أمريكا الوسطى والجنوبية	6.3	6.6	7.0	7.3	7.8
مجموع البلدان غير الأعضاء فى OECD	40.9	45.5	50.3	55.0	60.3
العالم	95.5	102.3	108.2	113.9	120.4

Source: OPEC. World Oil Outlook 2015. table 1.6. p.3.

ويتضح من الجدول السابق، أن الطلب العالمى وصل إلى نحو 108.4 مليون برميل عام 2020، وتأثرت هذه التوقعات باحتمال استمرار ارتفاع أسعار البترول والذى يؤدى إلى التحول إلى أنواع الوقود الأخرى، ولهذا تتوقع الوكالة تراجع نصيب النفط من موارد الطاقة العالمية إلى 38% عام 2030، كما يلاحظ أن الدول المتقدمة ستحافظ على معدل شبة مستقر للطلب على النفط، وبالنسبة للدول النامية فإنه من المتوقع أن يرتفع طلبها على النفط، ويلاحظ أيضا أن الدول المتقدمة ستحافظ أيضا على معدل شبه مستقر للطلب على النفط أى أن تقديرات أوبك تكون شبه متفقة مع تقديرات **EIA** وبالنسبة للدول النامية أيضا من المتوقع أن يرتفع طلبها على النفط.

2-2- الأهمية النسبية للاقتصاد الأوكراني عالمياً:

تقوم القاعدة الاقتصادية لأوكرانيا على توافر الثروات الباطنية المهمة وعلى رأسها خامات الفحم الحجري والحديد ومصادر الطاقة من النفط والغاز والكهرباء، وهذا ما يساعد على تطور الكثير من الصناعات فيها خاصة الصناعات الثقيلة والتعدينية وصناعة الآلات، حيث يوجد فيها أكثر من 130 مصنعا لإنتاج الحديد يوفر المواد الحديدية اللازمة للصناعات الأخرى أهمها صناعة الآلات المتنوعة، وتحتل الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية مكانة هامة، إذ يتم الاعتماد عليها لإنتاج الأسمدة الكيماوية ومنها الآزوتية الضرورية لتطوير الزراعة في البلاد حيث أن رتطوها توافر الشروط الطبيعية ووجود التربة الخصبة من العوامل التي تساعد على نمو الزراعة وفي أوكرانيا، حيث تبلغ مساحة الأراضي الأوكرانية الصالحة للاستثمار الزراعي نحو 50 مليون هكتار[1].

وتنقسم أوكرانيا اقتصاديا إلى ثلاث أقاليم أو مناطق:

أ- إقليم الدونباس وحتى مشارف منطقة دنيبريتروفسك: الذي يعد من أبرز الأقاليم الصناعية في أوكرانيا، فهو يقدم نحو 80% من الإنتاج الصناعي فيها، خاصة الصناعات الثقيلة والتعدينية الى جانب غناه بمصادر الطاقة الحرارية والكهربائية وثرواته الزراعية.

ب- الإقليم الجنوبي الغربي: الذي يجمع بين التربة الغنية السوداء والمناخ الحار الرطب، وهذا ما يساعد على نشوء الزراعة الكثيفة ويتميز الإقليم بتخصصه الصناعي، وخاصة صناعة الآلات والمعدات والأجهزة والصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية.

ج- الإقليم السهبي: على مشارف البحر الأسود، الذي يتميز بأهميته الزراعية خاصة الحبوب إلى جانب أهميته من الناحية الصناعية في مجال صناعة السفن والمعدات والآلات الزراعية والصناعات الكيماوية والخفيفة.

أما عن مؤشرات الاقتصاد الأوكراني قبل بداية الحرب فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.4% عام 2021، بينما بلغ معدل التضخم السنوي 10%[2]، وبالنسبة لمكانة الصادرات الأوكرانية فإن أوكرانيا تحتل المراتب الأولى في إنتاج وتصدير السلع الغذائية التي تعتبر أساسية للعديد من البلدان كزيت عباد الشمس التي تقارب حصتها نحو النصف من التجارة العالمية بنسبة 40.4%، وتبلغ حصتها من تصديرية الذرة 13.4% من الصادرات العالمية ونسبة 5.3% حصتها من التجارة العالمية للقمح.

ومما سبق يتضح أن للاقتصاد الروسي مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي من حيث حجم صادراته وإمكانياته الطبيعية والصناعية، كما أن الاقتصاد الأوكراني ورغم أنه ليس بحجم الاقتصاد الروسي إلا أنه يعتبر اقتصادا مهما من حيث حجم الإنتاج وحجم الصادرات لسلع أساسية.

3- العلاقة بين روسيا وأوكرانيا قبل الحرب:

تشترك كل من روسيا وأوكرانيا في الجذور التي تمتد إلى الدولة السلافية الشرقية "كييف روس" وهذا هو السبب الذي جعل الرئيس فلاديمير بوتين يشير إلى البلدين على أنهما شعب واحد رغم إنقسام الموقف في أوكرانيا بين مؤيد ومعارض لها، ولقد تفرقت مسارات الدولتين لعدة قرون مما أدى إلى ظهور لغتين وثقافتين، كانت أوكرانيا حجر الزاوية في دول الاتحاد السوفيتي، كما كانت ثاني أكثر الجمهوريات السوفيتية الخمس عشر من حيث عدد السكان بعد روسيا، وبحكم موقعها كانت موطنا للإنتاج الزراعي والصناعات الدفاعية والعسكرية للاتحاد، بما في ذلك أسطول البحر الأسود وبعض الترسانة النووية[3].

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أعلنت أوكرانيا استقلالها في عام 1991، ولم تتوقف روسيا عن تقديم المساعدات لرابطة الدول المستقلة ومن بينها أوكرانيا، فلقد بلغت في نهاية 1991 ديون الاتحاد السوفيتي للدول الأجنبية والصناديق الدولية نحو 100مليار دولار والتي كان يجب تسديد تلك القروض بالتشارك بين جميع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بما يتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية، لكن تعهدت روسيا بسداد جميع الديون السوفيتية ودفعتها بالكامل مقابل تخلي الدول المستقلة حديثاً عن حصتها من الأصول الأجنبية السوفيتية وتم التوصل إلى اتفاقيات ثنائية في هذا الإطار مع أوكرانيا في ديسمبر 1994 وحافظت روسيا على تعاون دائم مع أوكرانيا في مختلف المجالات وتجاوز حجم التجارة بين البلدين 50 مليار دولار في عام 2011[4].

وشهدت روسيا وأوكرانيا أول أزمة دبلوماسية كبيرة بينهما في عهد "فلاديمير بوتين" بعدما بدأت روسيا عام 2003 ببناء سد في مضيق كريتش باتجاه جزيرة كوسا توسلا الأوكرانية، حيث اعتبرت أوكرانيا ذلك محاولة لإعادة ترسيم حدود جديدة بين البلدين، ولم يتم وضع حد للصراع إلا

([1]) موقع المعرفة، 2922.
([2]) احصاءات البنك الدولي، 2021.
([3]) موقع عرب بوست، 2022.
([4]) موقع الميادين، 2022.

لقاء ثنائي بين الرئيسين الروسي والأوكراني، عقب ذلك أوقف بناء السد، لكن الصداقة المعلنة بين البلدين بدأت تظهر تشققات[1].

وبدأ الصراع بين روسيا وأوكرانيا يتصاعد مع بدء احتجاجات الميدان الأوروبي الذي جمع داعمي الاندماج مع الاتحاد الأوروبي والمعارضة الأوكرانية بجميع أطيافها، ففي 21 نوفمبر 2013 بعد القرار الذي اتخذه الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" بالتشاور مع بوتين تعليق استعداد بلاده لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بدأت الاضطرابات الشعبية في كييف، وفي 22 فبراير 2014 وخلافا للدستور أنهى البرلمان الأوكراني صلاحيات الرئيس"يانوكوفيتش" وبدأت التظاهرات المناهضة لنتائج ثورة الميدان الأوروبي في المناطق الشرقية من أوكرانيا دنيبروبيتروفسك ودونستيك ولوغانسك وخاركوف وغيرها، حيث طالب المشاركون بالاعتراف باللغة الروسية وإصلاح دستوري مع لامركزية الأقاليم وتم الإعلان في 6 مارس 2014 عن استقلال شبه جزيرة القرم يعد استفتاء حول وضعها[2].

وكانت لروسيا والغرب تفسيرات مختلفة جدا للتطورات في أوكرانيا، ففي الوقت الذي اعتبرت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي أن ما حدث في أوكرانيا (الإطاحة بالرئيس الأوكراني) هو انتصار للديمقراطية، اعتبرت روسيا ذلك إنقلاب غير شرعي مدعوم من الغرب خاصة الولايات المتحدة في محاولة لتوسيع نفوذها شرقا، وأعلنت روسيا رسميا ضم القرم في 2014 بعد توجيه حاكم القرم رسالة رسمية إلى روسيا طلب الانضمام إلى موسكو ودخلت القوات الروسية الإقليم، وتواصل الدعم الروسي للانفصاليين في الأقاليم الشرقية الأخرى ومنذ ذلك الوقت أصبحت الحكومة الأوكرانية المدعومة من الغرب في حالة عداء مع روسيا[3].

وسوف تتدفق آثار هذه الحرب من خلال ثلاث قنوات: **أولا**، ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب، **وثانيا**: الاقتصادات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين، **وثالثا**: تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما الحفز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

وبما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر الدول المنتجة للسلع الأولية، فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي. وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تسهم كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة 30% من صادرات القمح العالمية.

وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من التداعيات العالمية، لوجدنا أن البلدان التي ستشعر بمزيد من الضغوط هي تلك التي لديها علاقات تجارية وسياحية وانكشافات مالية مباشرة. أما الاقتصادات التي تعتمد على الواردات النفطية فسوف تسجل معدلات عجز أعلى في المالية العامة والتجارة وتشهد ضغوطا تضخمية أكبر، وإن كان ارتفاع الأسعار قد يعود بالنفع على بعض البلدان المصدرة للنفط مثل البلدان في الشرق الأوسط وإفريقيا.

ومن شأن زيادة حدة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود أن تدفع إلى مخاطر أكبر من حدوث قلاقل في بعض المناطق، من إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية إلى القوقاز وآسيا الوسطى، بينما من المرجح زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط.

وعلى المدى الأطول، قد تفضي الحرب إلى تبديل النظام الاقتصادي والجغرافي–السياسي العالمي من أساسه إذا حدث تحول في تجارة الطاقة، وأُعيدت تهيئة سلاسل الإمداد، وتجزأت شبكات المدفوعات، وأعادت البلدان التفكير في حيازاتها من عملات الاحتياطي. أما زيادة حدة التوترات الجغرافية–السياسية فهي تهدد بمزيد من المخاطر الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية[4].

المحور الثاني

آثار الأزمة الروسية الأوكرانية علي جوانب الاقتصاد العالمي

في وقت لا يزال العالم يعاني اقتصاديا آثار جائحة كورونا، اشتدت الأزمة بين روسيا وأوكرانيا مهددة بقيام حرب ستكون لها تأثيرات متعددة، ومن أهمها التأثيرات الاقتصادية التي قد تشمل جميع اقتصادات العالم، وهناك في ذلك نظريتان متناقضتان، **هما:**

([1]) بوابة جريدة الأهرام المصرية، 2022.

([2]) موقع الميادين، 2022.

([3]) موقع عرب بوست، 2022.

([4]) جهاد أزعور، **الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم**، تقرير صندوق النقد الدولي، 17-3-2022.

النظرة الأولي: المتفائلة:

يشير بول دونوفان، كبير الاقتصاديين في بنك UBS السويسري، إلى عدم وجود ما يدعو للقلق، حيث يرى أن "الأسواق لا تميل إلى تسعير الأحداث المتطرفة، خاصة عندما تكون ذات طبيعة عسكرية"، ويرى من وجهة نظر استثمارية أن العواقب الاقتصادية للصراع ستقتصر على منطقة الصراع فقط، رغم التأثير الهائل في أوكرانيا والتأثيرات الكبيرة في روسيا، بسبب العقوبات الاقتصادية. لكن هل تتأثر بقية العالم بسبب هذه الأزمة، أو أن التأثير لن يطول سوى الأطراف المباشرة، وخاصة إن كانت الحرب محدودة كما صرح الزعيم الروسي واقتصرت علي الإقليمين الإنفصاليين فقط دون التوغل في أوكرانيا.

كما أن تأثير الاقتصاد الروسي علي نمو الاقتصاد العالمي ضعيف، لأن حجم اقتصادها يعد ضئيلاً، حيث يمثل نحو 1.7% من الناتج المحلي العالمي، وهو ما يشكل نصف حجم دولة مثل فرنسا، ونحو عشر اقتصادات الصين أو الاتحاد الأوروبي.

النظرة الثانية: المتشائمة:

لكن إذا اتسعت دائرة الحرب وامتدت إلي داخل أوكرانيا وتدخلت فيها دول أوروبية أخري، فإن الاقتصاد العالمي سيتأثر بشدة.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية**:

1- آثار الحرب على الاقتصاد الروسي والأوكراني:

بعد قيام الحرب الروسية على أوكرانيا في فبراير 2022 توسعت العقوبات المفروضة على روسيا، حيث تم استبعاد بنوك روسية من شبكة سويفت العالمية وذلك بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي، كما أعلنت بريطانيا عن تجميد أصول بنكية روسية واستبعادها من النظام المالي البريطاني وكذلك تجميد أموال الشركات والحكومات الروسية العاملة في الأسواق البريطانية وتم وضع حد أقصى لإيداع المواطنين الروس في البنوك البريطانية ومنع الشركات العاملة في السوق البريطاني من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروسي أو وزارة المالية الروسية، كما فرضت عقوبات ضد عدد من البنوك الروسية وشخصيات محسوبة على النظام الحاكم في روسيا وحظرت على مواطنيها إجراء أي تعاملات مع البنك المركزي ووزارة المالية.

وإضافة إلى العقوبات المالية فُرضت على روسيا مجموعة من العقوبات الاقتصادية، **أهمها**[1]:

- ✓ منع الطيران الروسي من الطيران فوق الأجواء الأوروبية أو الهبوط على المطارات الأوروبية.
- ✓ فرض قيود على الصادرات الروسية ووقف تراخيص الاستيراد والتصدير من روسيا وإلى بريطانيا خاصة مواد التصنيع العسكري وتكرير النفط.
- ✓ تم منع دخول ما يزيد على نصف الواردات الروسية من السلع ذات التقنية العالية إلى الأراضي الأمريكية.
- ✓ في ألمانيا تم وقف تصاريح تشغيل خط نورد ستريم (2) الروسي لتصدير الغاز إلى أوروبا.

ونظرا لانسحاب الشركات الأجنبية من روسيا و سيادة حالة عدم اليقين التي تؤثر على الاستثمار، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد روسي في عام 2022 وفي حالة استمرار الحرب والعقوبات المفروضة بسببها، فمن المتوقع كذلك أن يتراجع الاقتصاد الروسي مرة أخرى في سنة 2023[2].

أما بالنسبة إلى أوكرانيا، فحسب بيان خبراء صندوق النقد الدولي فإن الحرب في أوكرانيا ألحقت خسائر فادحة بالبنية التحتية للبلاد فبالإضافة إلى الخسائر البشرية، فإن الخسائر الاقتصادية جسيمة، فالموانئ والمطارات مغلقة من جراء الأضرار التي لحقت بها وكثير من الطرق تضررت أو دمرت، فقد أصبح واضحا أن أوكرانيا ستتكبد تكلفة باهظة للتعافي وإعادة الإعمار وفي هذا السياق طلبت أوكرانيا الحصول من صندوق النقد الدولي على تمويل طارئ قدره 1.4 مليار دولار في إطار أداة التمويل السريع[3].

ووافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم 9 مارس 2022على طلب أوكرانيا للمساعدة في تلبية احتياجاتها التمويلية الطارئة وتخفيف الأثر الاقتصادي للحرب، ففي ظل تخيم أجواء عدم اليقين على الآفاق بدرجة استثنائية مع تواصل الحرب، فان عواقبها المتحققة بالفعل بالغة الخطورة على الاقتصاد الأوكراني[4].

كما أفادت مجموعة البنك الدولي، بأن ثلث سكان أوكرانيا البالغ عددهم 44 مليون نسمة قد نزحوا بسب الحرب و بالتالي فان الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن ينكمش بنسبة 35%، كما قدرت احتياجات التعافي وإعادة الاعمار بنحو 349 مليار دولار على الأقل وهو ما يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا عام 2021، كما يتوقع أن يتردد صدى

([1])محمد نور البصراتي. استراتجية العقوبات الدولية و انعكاساتها على سياسات الدول (العراق-ايران-روسيا) نموذجا .مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، يولية 2022، المجلد 3، عدد23، ص 159.

([2]) تقرير البنك الدولي، 2022، ص 20.

([3]) تقرير صندوق النقد الدولي، 2022.

([4]) تقرير صندوق النقد الدولي، 2022.

تداعيات الحرب على المدى القصير مع تضرر النشاط الاقتصادي وتدمير القد الإنتاجية والأضرار التي لحقت بالأراض ي الصالحة للزراعة وانخفاض الأيدي العاملة (بسبب النزوح)، فمعدل الفقر المتوقع في أوكرانيا هو 25% عام 2022 مع استمرار الحرب وأمن الطاقة بعدما قدر بنحو 5.5% في عام 2021[1].

- **1-1- تأثير الحرب الجارية على الاقتصاد الأوكراني:**

هناك مخاوف كبيرة من عدم قدرة أوكرانيا على دفع ديونها الخارجية، وعلى الرغم من تفهم الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لصعوبات الموقف داخل أوكرانيا وتعاطفها الكبير معها، والذي سيجعلها لا تطالب بالديون المستحقة في هذه الظروف، ويختلف الأمر كلية مع المؤسسات المالية الخاصة من بنوك وصناديق استثمار خاصة، ولو أقدمت أوكرانيا على عدم دفع ديونها سيكون لذلك تبعات اقتصادية كبيرة، وسيمثل سابقة قد تجذب غيرها من الدول الناشئة للإقدام على عدم دفع ديونها بسبب الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي.

ومن ناحية أخرى، هناك تكلفة إعادة إعمار أوكرانيا، وعلى الرغم من استمرار القتال، وعدم معرفة متى يتوقف القتال، بدأ التفكير في سيناريو إعادة الإعمار، وقدر بعض الخبراء هذه التكلفة مبدئيا بما لا يقل عن 100 مليار دولار، ولم يذكر هؤلاء الخبراء من سيتحمل هذه التكلفة.

- **1-2- تبعات الحرب على الاقتصاد الروسي خاصة مع فرض كل هذه العقوبات عليه:**

سيتضرر الاقتصاد الروسي ماليا وتجاريا بصورة كبيرة نتيجة العقوبات الواسعة التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، واليابان، ويرى البعض أن الاقتصاد الروسي سينمو بمعدلات سلبية في عام 2022 تبلغ (-8%)، في حين يذهب آخرون للتأكيد على فقدان الناتج القومي الروسي ما مقدراه 25% من قيمته مقارنة بالعام الماضي، وسيعاني ملايين الروس من سوء الأوضاع الاقتصادية، وسيزداد الأمر سوءا مع إطالة أمد الحرب واستمرار فرض العقوبات الغربية، ولا تقتصر الصورة المتشائمة للاقتصاد الروسي على آراء الخبراء الغربيين، فقط، بل توقع البنك المركزي الروسي الكثير من الأضرار كذلك، ومن ناحية أخرى، تبدو الموازنة الروسية في وضع أفضل اعتمادا على ارتفاع إيرادات بيع النفط والغاز عقب ارتفاع أسعارهما بسبب الحرب.

لكن أكثر ما يقلقني من تأثير الحرب على الاقتصاد الروسي يتمثل في احتمال اتجاه الحكومة لإجراءات للسيطرة على الشركات والقطاع الخاص الذي نما بشدة داخل روسيا خلال العقود[2].

2- آثار الحرب الروسية -الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

تعد روسيا من كبار مصدري النفط والحبوب وغيرهما من السلع الأولية الأساسية، كما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا، ونتيجة لذلك أصبح للعقوبات تداعيات اقتصادية عالمية أكبر كثيرا من قبل ولقد تسببت الحرب الروسية على أوكرانيا في حدوث أزمات إنسانية وهجرة ونزوح اللاجئين وكذلك في مخاطر سلبية إضافية للاقتصاد العالمي الذي لا يزال يئن تحت وطأة تداعيات جائحة كوفيد 19 قد أدت الآثار المباشرة لانخفاض تدفقات التحويلات والآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات الفقر في العديد من الدول منخفضة الدخل[3].

وتأثرت روسيا وأوكرانيا مهم على الاقتصاد العالمي من خلال دورهم كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع الأساسية، حيث تمثلان معا نحو 30% من الصادرات العالمية من القمح و 11% للذرة و الأسمدة المعدنية و الغاز الطبيعي و 11% للنفط بالإضافة إلى ذلك تعتمد سلاسل التوريد حول العالم على صادرات المعادن من روسيا و أوكرانيا، وارتفعت أسعار العديد من هذه السلع بشكل حاد منذ بداية الحرب[4].

وسيشعر الاقتصاد العالمي بأكمله بآثار الحرب الروسية الأوكرانية وذلك بتباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم وسوف تتدفق تلك الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية، **وهي:**

- ✓ ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.
- ✓ الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج، كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.
- ✓ تراجع ثقة المستثمرين وزيادة شعورهم بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول.

وبما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر الدول المنتجة للسلع الأولية فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة وخاصة أسعار النفط والغاز الطبيعي وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح[5]، فوقف صادرات القمح من روسيا وأوكرانيا سيؤدي إلى نقص خطير في العديد من اقتصاديات

([1]) تقرير البنك الدولي، 2022، ص 21.

([2]) محمد المنشاوي، ما مدى تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي؟، الجزيرة نت، 22-3-2022.

-([3])ديليب راثا، حرب في خضم جائحة .تاريخ الاسترداد، 26 نوفمبر 2022، علي موقع: blogs.world bank.org / ar/ hrb/

([4])**OECD ilibrary, 2022.**

([5]) تقرير صندوق النقد الدولي، 2022.

الأسواق الناشئة والدول النامية حيث سيكون هناك خطر حاد ليس فقط في شكل أزمة اقتصادية ولكن حتى في شكل كوارث إنسانية مع زيادة حادة في الفقر والجوع، حيث يؤدي الاضطراب في تصنيع الأسمدة إلى المخاطرة بجعل هذه الاضطرابات طويلة الأمد من خلال وضع الإمدادات الزراعية للسنوات القادمة تحت الضغط[1].

ويواجه الاقتصاد العالمي عددا من التحديات في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا، حيث تراجع النمو العالمي 6% في عام 2021 إلى 3.2% في عام 2022، ثم 2.7% عام 2023، وذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في النصف الأول من عام 2022 وانكماش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2022، كما تشير التنبؤات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من 4.7% في عام 2021 إلي 8.8% في عام 2022، وكان الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم أكثر انتشارا في الاقتصاديات المتقدمة، ولقد ارتفع التضخم بصورة حادة في كثير من الدول لمزيج من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأولية ونقض العمالة واضطراب الإمدادات وهذا ما يضيف المزيد من التعقيدات القائمة في بيئة صنع السياسات لدى الدول التي لا تزال في طور التعافي من جائحة كورونا[2].

ويوضح الجدول التالي مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على نمو الاقتصاد العالم::

جدول (8): توقعات نمو الاقتصاد العالمي

المنطقة	2021	2022	2023 متوقع
العالم	6	3.2	2.7
الدول المتقدمة	5.2	2.4	1.1
الولايات المتحدة	5.7	1.6	1
منطقة االيورو	5.2	3.1	0.5
الدول الصاعدة والنامية	6.6	3.7	3.7
روسيا	4.7	3.4-	2.3-
الصين	8.1	3.2	4.4

المصدر :صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022.

ويتضح من الجدول أن التوقعات تشير إلى التأثير السلبي للحرب الروسية على أوكرانيا التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة بسبب الضغوطات التي فرضتها في الوقت الذي كانت تنصب فيه المجهودات الرامية إلى تعافي الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كوفيد 19.

وبالنسبة لأوروبا فان الطاقة تمثل القناة الرئيسية لانتقال تداعيات الحرب،حيث تشكل روسيا مصدرا أساسيا لوارداتها من الغاز الطبيعي وقد يترتب على ذلك أيضا حدوث انقطاعات أوسع نطاقا في سلاسل الإمداد وستسفر هذه الآثار عن ارتفاع التضخم وإبطاء التعافي من الجائحة وسوف تشهد أوروبا الشرقية ارتفاعا في تكاليف التمويل وطفرة في تدفق اللاجئين، حيث استوعبت معظم اللاجئين البالغ عددهم (3) ملايين نسمة وقد تواجه الحكومات الأوروبية كذلك ضغوط على المالية العامة من خلال زيادة الإنفاق على تأمين مصادر الطاقة وميزانية الدفاع، أما بالنسبة لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى سنجد هذه الدول المجاورة ستشعر بتبعات أكبر من الركود في روسيا والعقوبات المفروضة عليها فالروابط الوثيقة معها على مستوى التجارة ومن خلال نظم في المدفوعات سوف تكبح التجارة وتحد من تحويلات العاملين الخارج والاستثمار والسياحة، مما يضر بالنمو الاقتصادي ويؤثر سلبا على التضخم والحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن الممكن أن تشهد الدول المصدرة للمواد الهيدروكربونية مثل قطر والسعودية والكويت وليبيا والجزائر تحسنا في أرصدة المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية وتعزيز معدلات النمو، ومن المحتمل أيضا أن تشهد الدول المصدرة للغاز زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا حيث أعلنت سلطات الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتنويع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة، أما البلدان غير المنتجة للنفط ستتعرض لتأثيرات سلبية قد تقود إلى توترات اجتماعية إضافية، فالحرب ستؤثر تأثيرا ملموسا وسلبيا على عدة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل: لبنان وسوريا وتونس واليمن، حيث أن هذه الدول تعتمد اعتمادا أساسيا على أوكرانيا و/ أو روسيا في الحصول على وارداتها الغذائية، خاصة القمح، بالأزمة تؤدي إلى تعطل سلاسل توريد الحبوب وزيادة أسعار الأغذية وارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة وستكون لانخفاض غلة المحاصيل والدخول خاصة صغار المزارعين آثار سلبية على سبل كسب العيش وقد يؤثر ذلك على المنتمين إلى الفئات الفقيرة والأكثر احتياجا والذي

([1])**OECD ilibrary, 2022.**

([2]) تقرير صندوق النقد الدولي، 2022.

يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم، كما ستتأثر مصر بحركة السياحة فمن المتوقع أن تشهد ركودا في هذا القطاع حيث يشكل الروس والأوكرانيين على الأقل ثلث السياح الوافدين إليها[1].

أما بالنسبة للصين، فمن المتوقع أن تكون الآثار المباشرة أصغر نظرا لدفعة التحفيز المالي التي ستدعم هدف النمو لعام 2022 وهو 5.5%، ومع هذا فانه يوجد تحدي ارتفاع أسعار المواد الأولية وضعف الطلب في كبرى أسواق التصدير، هناك أيضا بعض العواقب المحتملة من الحرب على المدى الطويل، بما في ذلك الضغوط من أجل زيادة الإنفاق على الدفاع وهيكل أسواق الطاقة، والتجزئة المحتملة لأنظمة الدفع والتغيرات في تكوين العملات لاحتياطات النقد الأجنبي، كما أن إعادة تقسيم العالم إلى كتل مفصولة بحواجز من شأنها أن تنقص بعض المكاسب من التخصص واقتصاديات الحجم، وقد تؤدي الحرب على أوكرانيا الى تجزؤ الاقتصاد العالمي الى كتل جغرافية – سياسية لكل منها معايير تكنولوجية ونظم مدفوعات عبر الحدود وعملات احتياطية خاصة بها وهذا التحول الهيكلي أعتبره صندوق النقد الدولي تحديا خطيرا يواجه الإطار القائم على القواعد التي تحكم العلاقات الدولية والاقتصادية[2].

مع استمرار الحرب في أوكرانيا، يبدو أن الاقتصاد العالمي هو أبرز الضحايا لها، بالطبع بخلاف التكلفة البشرية والمادية للمواجهات الدائرة في تلك الدولة.

"بينما يظل الموقف الراهن على درجة كبيرة من التقلب فإن العواقب الاقتصادية ستكون بالغة الخطورة"، هكذا تنبأ صندوق النقد الدولي تأثيرات حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي مع بداية العملية العسكرية قبل أن تؤكد صدقية فرضياته الأرقام بعد 8 شهور.

ودفعت الحرب الأوكرانية الروسية العالم إلى إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية العالمية إذ زعزعت الحرب أساسات الاقتصاد في أغلب دول العالم، وسط أزمات تتصاعد في الأمن الغذائي وأمن الطاقة.

وتقدر منظمة التعاون والتنمية تكلفة هذه الحرب، في **الأتي**[3]:

- تكلفة تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي تقدر بنحو 2.8 تريليون دولار بنهاية العام المقبل.
- الرقم قد يكون أكبر من ذلك إذا أدى الشتاء القارس إلى تقنين الطاقة في أوروبا، مما يعني خفضا أكثر في الإنتاج.
- تسببت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في ارتفاع أسعار النفط، مما أضعف إنفاق الأسر وقوض ثقة الأعمال التجارية، وفاقم خلل سلاسل التوريد، وتسبب في نقص الغذاء والضروريات الأخرى، وهز الأسواق في جميع أنحاء العالم.
- تخشى الحكومات الغربية من أن قرار الرئيس الروسي بوتين، بالتعبئة الجزئية واستعدادات موسكو لضم مساحات شاسعة من أوكرانيا عبر استفتاءات، يمكن أن يطيل الصراع لأشهر عدة وربما سنوات مما يزيد من حالة عدم اليقين التي تلقي بثقلها على الاقتصاد العالمي.
- الأسعار قد تزداد، إذا واجهت أوروبا نقصا في الطاقة خلال الشتاء المقبل.
- استهلاك الطاقة سيحتاج إلى الخفض بنسبة تتراوح بين 10 و15% مقارنة بالسنوات الأخيرة.
- يهدد الارتفاع الحاد للأسعار عددا متزايدا من الشركات التي اضطر بعضها لخفض أنشطته.
- الناتج المحلي العالمي سينمو بنسبة 2.2% في مقابل 2.8% بالتوقعات السابقة في يونيو، رغم أنها أبقت على توقعاتها للنمو لهذا العام عند 3% بعدما خفّضتها في الأشهر الأخيرة.
- بحسب المنظمة، فإن الدول المجاورة لأوكرانيا وروسيا هي التي ستدفع الثمن الأكبر.
- سيخضع النمو في منطقة اليورو للتراجع الأكبر من بين كافة مناطق العالم، مع توقع أن يبلغ 0.3% في مقابل 1.6% بالتوقعات السابقة في يونيو.
- السبب الرئيسي في ذلك هو ارتفاع أسعار الطاقة والتضخم الذي يتوقع أن يبلغ هذا العام 8.1% و6.2% العام المقبل.
- تتوقع المنظمة أن يكون الركود الذي يلوّح به كبار الاقتصاديين العالميين منذ أشهر كخطر كبير، السيناريو المقبل في ألمانيا.
- أكبر قوة اقتصادية أوروبية ستشهد بحسب المنظمة، تراجع ناتجها الإجمالي المحلي بنسبة 0.7% العام المقبل، في انخفاض قدره 2.4 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات السابقة.
- يفلت جيرانها الرئيسيون من الركود ويُتوقع أن يبلغ النمو 0.4% في إيطاليا و1.5% في أسبانيا و0.6% في فرنسا حيث لا تزال الحكومة تتوقع نموًا بنسبة 1.%
- أكدت أن رفع معدلات الفائدة هو "عامل أساسي" في التباطؤ الحالي إلا أنها تدعو المصارف المركزية إلى مواصلة ذلك لتجنّب زيادة المعدّلات بشكل أكبر في حال استمرّ ارتفاع التضخم.

([1])فريد بلحاج، ضغوط متفاقمة: الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 7 إبريل من مدونات البنك الدولي: blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

([2]) تقرير صندوق النقد الدولي، 2022.

([3]) تقرير صندوق النقد الدولي، 2022.

- أنفقت الحكومات في جميع أنحاء أوروبا مليارات اليوروهات لمساعدة الأسر والشركات على مواجهة الارتفاع المفاجئ في تكاليف الطاقة وقد جاءت بعض هذه المساعدات في شكل وضع حدود قصوى لأسعار الطاقة. لكن هذه الحدود القصوى تضعف الحافز للأسر لخفض الاستهلاك.
- التدابير المالية الموجّهة للأُسر والشركات جزء من الحلّ في مواجهة حالة الطوارئ، معتبرةً أن التدابير التي اتُخذت حتى الآن لكبح ارتفاع أسعار الطاقة كانت "موجّهة بشكل سيء"، لأنها غالبًا ما كانت تعود بالفائدة لعدد قليل من الأُسر والشركات، وكان يجب أن تستهدف الأسر الأكثر فقراً.

وعليه يجب وضع ما يحدث في سياق جائحة كورونا، فهي أدت إلى تغييرات سلبية في سلاسل الإمداد وزادت حدتها حرب أوكرانيا، واجهنا عجزا في السلع الرئيسية والأجهزة الإلكترونية والغذاء، وكانت هناك آثار تضخم في العالم، والذي زاد مع الحرب، وكانت تداعياته على أسعار الحبوب والطاقة."

وعاني "الاقتصاد العالمي من اختناقات لوجستية ونقص في المنتجات الوسيطة وبطء في واردات سلع الطاقة، ما خلق ضغوطات تضخمية، فبعد انخفاض التضخم إلى 1.2% في مايو 2020 عاد ليرتفع إلى 6.5% في فبراير 2022 بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالميًا."

وأوضح أن "من بين الآثار غير المباشرة أن الدول اتجهت لتأمين الطلب الداخلي، لا سيما في مجال الغذاء، فحظرت تصدير بعض السلع"، لافتا إلى أن تأثيرات الأزمة كانت شديدة على دول شرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وحاولت البنوك المركزية حول العالم التعامل مع هذه التأثيرات من خلال رفع أسعار الفائدة، وكبح موجات التضخم المرتفع، فيما سيكون له تأثيرات أخرى على الاستثمار وقد يؤدي إلى حالة من الركود، ولكن متخذي القرارات عليهم أن يكونوا حذرين في مساعدة المستهلكين والشركات فيما يخص أسعار الطاقة، حيث سيكون ذلك مكلفا وسيؤدي إلى عجز في الميزانيات حول العالم."

واعتبر أن "الربع الرابع من هذه العام، وكذلك العام المقبل سيكون صعبا في ظل نية الفيدرالي الأمريكي استمرار رفع أسعار الفائدة وتأثيرات التضخم."

3- تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية علي أسعار السلع الرئيسية في العالم:

أ- تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية علي أسعار النفط:

وواحدة من التأثيرات الرئيسية للحرب بين روسيا وأوكرانيا هي تقلب أسعار النفط والغاز، حيث تعتبر روسيا أحد أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، وتمتلك أوكرانيا أيضًا شبكة مهمة لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا. تصاعد التوترات بين البلدين يؤدي إلى قلق الأسواق بشأن استمرارية إمدادات النفط والغاز، مما يؤثر على أسعارهما بشكل كبير.

وعندما تشهد العلاقات بين روسيا وأوكرانيا توترًا، يعتبر العالم الغربي بشكل عام أن هناك خطرًا على إمدادات الطاقة، مما يدفع المستثمرين إلى زيادة أسعار النفط والغاز بناءً على المخاوف المستقبلية. هذا التقلب في الأسعار يؤثر على الشركات والمستهلكين على حد سواء، حيث يزيد تكلفة الطاقة ويؤثر على التخطيط المالي والاستثمار.

وقفز سعر النفط (6) دولار بمجرد حدوث الغزو الروسي لأوكرانيا فبلغ سعر البرميل 100 دولار، ومن المرجح كما يقول خبراء النفط أن يصل إلي 120 دولار/برميل إذا توغلت روسيا في أوكرانيا ولم تقتصر علي الإقليمين الإنفصاليين، ويبين الجدول التالي تطور أسعار النفط من عام 1900 حتي 2018:

جدول (9)

تطور أسعار النفط من عام 1900 حتى 2018 " دولار/ برميل"

السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر
190	1.1	22	1.6	44	1.21	75	11.5	97	18.7
190	0.9	23	1.3	45	1.05	76	11.6	98	12.3
190	0.8	24	1.4	46	1.05	77	12.6	99	17.5
190	0.9	25	1.6	47	1.2	78	12.9	200	27.6
190	0.8	26	1.8	48	2.06	79	29.2	01	23.1
190	0.6	27	1.3	49	2.03	198	36	02	24.3
190	0.7	28	1.1	195	1.75	81	34.2	03	28.2
190	072	29	1.2	51	1.75	82	31.7	04	36
190	0.7	193	1.1	52	1.75	83	30.1	05	50.6
190	0.7	31	65.	53	1.97	84	28.1	06	61
191	0.6	32	0.8	54	1.97	85	27.5	007	71.6
191	0.6	33	067	56	1.97	86	13	08	96.4
191	0.7	34	1	57	2.12	87	17.7	9	61.4
191	**0.9**	**35**	**97.**	**58**	**2.12**	**88**	**14.**	**201**	**79.5**

107.	201	17.	89	1.94	59	1.0	36	0.8	191
109.	201	22.	199	1.8	196	1.1	37	0.6	191
105.	201	18.	199	1.8	196	1.1	3.1	1.1	191
96.2	201	18.	199	1.8	197	1.0	39	1.5	191
49.5	201	16.	199	2.29	197	1.0	194	1.9	191
26.5	201	15.	94	2.48	197	1.1	194	2.0	191
65	201	16.	95	5.04	73	1.1	194	3.0	192
66	201	20.	96	11.6	74	1.2	43	1.7	192

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط (الأوابك)، **تقرير الأمين العام**، سنوات مختلفة.

ب تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية علي أسعار الغاز العالمية:

وسوف تؤثر الأزمة مباشرة علي أسعار الغاز العالمية، وخاصة إذا اتفقت أوروبا مع الولايات المتحدة على ضرورة تأجيل نورد ستريم 2" **Nord Stream** خط أنابيب باستثمارات غربية لنقل الغاز الطبيعي من مدينة فيبورج في روسيا إلى مدينة جرايفسفالد في ألمانيا" إلى أجل غير مسمى.

وحيث تصل واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الروسي إلى 40% حاليا، وستزداد مع تشغيل خط نورد ستريم 2، لكن في حال فرضت العقوبات على روسيا، أو كردة فعل روسية لمحاصرة أوروبا، فإن أسعار الطاقة "الغاز خصوصاً" سترتفع بشكل كبير وستؤثر في جميع الدول الأوروبية. ارتفاع أسعار الطاقة، إضافة إلى التضخم الذي تعانيه دول أوروبا وأمريكا، سيؤديان إلى خفض نتائج النمو في كلا الجانبين، وسيؤثران بالتالي في النمو العالمي.

ج- تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية علي أسواق المال والنظام المالي العالمي:

بالإضافة إلى تأثيرها على أسعار النفط والغاز، تؤثر الحرب بين روسيا وأوكرانيا أيضًا على الأسواق المالية والاستثمار. يعتبر الاستقرار السياسي والأمني عاملًا مهمًا للمستثمرين، وعندما يشتد التوتر بين البلدين، يزيد المخاوف بشأن الاستقرار الاقتصادي العالمي.

وشهدت الأسواق المالية تقلبات حادة في مثل هذه الظروف، حيث ينسحب المستثمرون من الأصول ذات المخاطرة العالية ويبحثون عن ملاذ آمن للاستثمار، قد يتجه المستثمرون إلى الذهب والعملات القوية، مما يؤدي إلى تحسن قيمتها مقابل العملات الضعيفة، ومع ذلك، يتأثر الاقتصاد العالمي بشكل عام بتقلبات الأسواق المالية، حيث يؤدي التباطؤ في الاستثمار إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

وتأثرت استثمارات الكثير من الشركات بسبب هذه الأزمة، إضافة إلى تأثر القطاع المصرفي والحوالات المالية، وتشكل مخاطر سداد القروض البنكية لروسيا تجاه البنوك الغربية، كما أن الأحداث تسببت خلال الفترة الماضية في إرباك سوق السندات والعملات للدولتين، وقد تزيد مخاطر ضعف الأداء لهما. سيتعرض جميع دول العالم لآثار هذه الأزمة، وقد تزيد في بعض الدول عن دول أخرى بسبب الارتباطات الاقتصادية، مما يزيد من حجم التأمينات لعدم وضوح الرؤية وزيادة درجة المخاطر، وعدم وجود أمل بحل الأزمة قريباً[1].

وقد إنعكس ذلك مباشرة علي في إحداث خسائر كبيرة في البورصات العالمية، مما قد تكون هذه الأحداث نذيرا بتشكل تكتلات اقتصادية وعسكرية وسياسية عالمية جديدة تغير من خريطة العالم.

ويبدو أن تأثير نظرية «الدومينو» أكثر خطورة وأسرع تأثيرا في **المجال المالي**، فالموجة الأولى من الهزة التي ضربت الاقتصادات الناشئة لم تصب روسيا، بل نالت من دول مثل تركيا وجنوب إفريقيا والبرازيل، فالاحتياطات الضخمة من النفط والغاز مكّنت روسيا من الحفاظ على مصادر مالية ضخمة، واحتفاظ موسكو بنحو 500 مليار دولار احتياطي نقدي – ثالث أكبر احتياطي مالي في العالم- ساعدها كذلك على مواجهة الموجة الأولى من الاضطراب الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة، ومع هذا فإن الأمر لم يمض بلا خسائر بالنسبة لموسكو، فقد أنفق البنك المركزي الروسي 200 مليار للحفاظ على قيمة الروبل، الذي تراجع الآن أمام الدولار بنحو 10%، بينما تراجعت المخرجات الصناعية العام الماضي والاستثمارات الثابتة انخفضت بنحو 7%، فإذا أخذنا في الاعتبار أن إجمالي حجم الدين الخارجي لأوكرانيا يبلغ نحو 60 مليار يورو، أغلبها للبنوك الروسية فإن الأزمة الأوكرانية ربما تؤدي إلى انفجار أزمة مالية عالمية جديدة، فبنكا Sber و VTB أكبر حاملين لسندات الخزانة الأوكرانية، وإذا عجزت أوكرانيا عن سداد ديونها لروسيا فإن النظام المالي الروسي سيتأثر وسيأخذ معه عديدا من المصارف الأوروبية والعالمية، ويجب الأخذ في الحسبان أن الاحتياطي النقدي الأوكراني تراجع لمستويات حرجة.

1.1.1 ([1])ACY SECURITIES MENA, **ACY SECURITIES PROVIDES ACCESS TO CFDS ON THE FOREX, INDEX, SHARES, ETFS & COMMODITY MARKETS WITH TRANSPARENT PRICING, 26-5-2023.**

والذي أبقى الاقتصاد الأوكراني في حالة «طوفان» ومنعه من الغرق هو القرض الذي قدمته موسكو لكييف بقيمة ثلاثة مليارات دولار، كجزء من قرض بقيمة 15 مليار دولار، لكن موسكو جمدت الآن باقي القرض، وأوكرانيا ليست دولة مؤثرة اقتصاديا لكنها إذا سقطت فستأخذ روسيا معها، وهنا تكمن الكارثة، فالاقتصاد العالمي لن يتحمل انهيار الاقتصاد الروسي.

ويتخوف البعض أن تؤدي الحسابات السياسية الخاطئة إلى كوارث اقتصادية، فاقتراحات البعض بفرض عقوبات وحظر اقتصادي على روسيا، بل ومغالاة آخرين بطلب طردها من مجموعة الثماني يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي، فعدد من الاقتصاديين المحافظين يؤكدون أن زيادة الضغط الاقتصادي على روسيا، وسيلة ردع أساسية لإجبارها على إعادة النظر في الاستيلاء على شبه جزيرة القرم.

وتعتمد روسيا بشكل كبير على الغرب وتحديدا بلدان الاتحاد الأوروبي، فنصف التجارة الخارجية لروسيا يذهب إلى الاتحاد الأوروبي، وموسكو تعتمد على السلع الغربية للحفاظ على ارتفاع مستوى المعيشة الذي تحقق في السنوات الماضية، والضغط على هذا سيردع موسكو، كما أن طرد روسيا من مجموعة الثماني أو تجميد عضويتها سيحمل رسالة اقتصادية قوية لها بضخامة التكلفة الاقتصادية لسياستها تجاه أوكرانيا.

ولكن تلك النظرة تواجه باعتراض شديد من قبل البعض، والذين يعتبرون أن طرد روسيا أو فرض عقوبات اقتصادية عليها يعني إشعال حرب اقتصادية على المستوى العالمي، في وقت لم يتعاف فيه الاقتصاد الدولي بعد، وتتعرض فيه اقتصادات الدول الناشئة لهزة لم تتكشف كامل أبعادها حتى الآن.

كما أن الدخول في مواجهة اقتصادية مع موسكو يعني فشل خطة مجموعة العشرين أخيراً بضخ ترليوني دولار على مدار خمس سنوات لتعزيز النمو العالم.

د- إرتفاع أسعار الحبوب الغذائية والتأثير علي دول العالم الثالث المستوردة لها:

إن روسيا وأوكرانيا من أكبر دول العالم إنتاجاً وتصديراً للقمح في العالم، فأسواق الحبوب العالمية وتحديداً القمح تراقب عن كثب ما يحدث في أوكرانيا، فكييف إحدى أكبر مصدري القمح والذرة في العالم، ويمكن أن تشهد الأسعار ارتفاعاً حاداً خلال الشهور المقبلة إذا أخذت الأزمة منحنيات دموية.

وحتى الآن فإن التقارير الواردة من أوكرانيا تشير إلى أن المزارعين قاموا بتخزين كميات ضخمة من الحبوب استعداداً للتصدير إذا ما استقرت الأوضاع وارتفعت قيمة العملة الأوكرانية «الهريفنيا»، ومع هذا فإن البنك الدولي حذر من أن الأزمة قد تضعف على الأمد الطويل الزراعة في أوكرانيا جراء ارتفاع أسعار الأسمدة المستوردة، وإذا كان التراجع الراهن لقيمة «الهريفنيا» له تأثير إيجابي فيما يتعلق بزيادة قدرتها التنافسية في السوق الدولية، فإن هذا قد يذهب هباء إذا ما اندلع صراع مسلح في البلاد وفقدت قدرتها التصديرية للقمح أو الذرة.

وتعرف أوكرانيا بأنها سلة خبز أوروبا، وتوقعات مجلس الحبوب العالمي تشير إلى أنها ستكون ثاني أكبر مصدر للحبوب هذا العام، وإدارة الزراعة الأميركية تتوقع أن تبلغ صادرات أوكرانيا من الحبوب لهذا العام عشرة ملايين طن، وأعتقد أنه لن توجد مشكلة حادة فيما يتعلق بالإنتاج والصادرات الأوكرانية من القمح والذرة هذا الموسم.

ويعتقد البعض أن المزارعين في أوكرانيا يتعمدون تخزين المحصول حالياً جراء تراجع قيمة العملة الأوكرانية، وبمجرد ارتفاع قيمتها فإنهم سيقومون ببيع المخزن لديهم من الحبوب، وقبل عشرة أعوام كانت أوكرانيا وروسيا تمثلان معا 3% من تجارة القمح العالمية، بينما الآن تسيطران على 17% من تلك التجارة الحيوية، وتعد كييف خامس أكبر مصدر للقمح في العالم وثالث أكبر مصدر للذرة، ويتوقع أن تصدر 16% من صادرات الذرة العالمية.

وتشبه تداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية نظرية «الدومينو» وهي أن إنهيار جزء من النظام يؤدي إلى انهيار النظام كله، فربما لا تتأثر أسواق الحبوب العالمية بشكل كبير وحاد بالصراع في أوكرانيا، ولكن المصاعب التي ستتولد في بلد كالصين جراء هذه الأزمة ستفجر حتما أزمات في مناطق أخرى، فالصين ستتأثر حتماً إذا تدهور الوضع، لأن أوكرانيا أحد الموردين الرئيسيين للقمح والذرة للصين، والتأثير ربما يكون محدودا لأن كييف ليست المصدر الأساسي للصين، ولكن بكين ستعوض النقص بزيادة الطلب من استراليا، ما سينعكس بالطبع على صادرات استراليا لباقي الدول الآسيوية، التي ستزيد من وارداتها من بلدان وسط آسيا، ما يعني أن بلدان الشرق الأوسط التي تستورد القمح من بلدان وسط آسيا قد تواجه مشكلة فيما يتعلق بتوفير احتياجاتها، أضف إلى ذلك أنه إذا شهدت المناطق الجنوبية من الولايات المتحدة جفافاً هذا العام، فإن العالم قد يواجه أزمة حادة في سوق الحبوب، فالصين استوردت كميات قياسية من الذرة في ديسمبر الماضي أغلبها من أميركا، مع زيادة وارداتها من أوكرانيا بعد توقيع اتفاقية عام 2012 منحت بمقتضاها قرضاً لأوكرانيا مقابل الذرة، وتسد أوكرانيا نحو 8% من احتياجات الصين في مجال الذرة، وهذه نسبة لا بأس بها بالنسبة لدولة في حجم الصين[1].

ه- الآثار السلبية علي سلاسل الإمدادات:

كانت الفترة من التسعينات إلى الأزمة المالية العالمية 2008-2009 ذروة التوسع لسلاسل القيمة العالمية، يطلق عليها عصر العولمة المفرطة، فنمت التجارة العالمية بسرعة خاصة عندما انضمت جمهورية الصين إلى منظمة التجارة العالمية،

(1) تقرير البنك الدولي، 2022.

وتحولت أكثر الدول النامية إلى استراتيجيات مفتوحة، مع نمو إجمالي الصادرات العالمية في متوسط 8.7٪ سنويا والصادرات غير المباشرة عند 9.7٪ خلال الفترة 2000-2010، ولكن تباطأت الصادرات غير المباشرة بشكل كبير في العقد 2010-2019.

وفي الفترة من عام 2000 إلى عام 2010، طالت السلاسل بالنسبة لجميع القطاعات المتداولة تقريبا، لقد كان هذا الكسر فى عملية الإنتاج التي أدخلت كفاءات جديدة ومكاسب الإنتاجية، و جعل من الممكن للبلدان النامية أن تدخل في الإنتاج الصناعي، على وجه الخصوص، من خلال إيجاد مكانة في سلسلة الإنتاج، لم تعد الدول النامية تضطر إلى إنتاج منتجات كاملة؛ يمكنهم توسيع ميزتهم النسبية من خلال اتخاذ على بعض المهام في سلسلة الإنتاج، من 2010 إلى 2019م، مع إمكانية تقسيم عملية الإنتاج لمنتجات محددة، وتعرض العالم لصدمة غير مسبوقة من وباء COVID-19 الذي أدى إلى حدوث صدمة كبيرة من التغيرات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، على وجه الخصوص، مما خلق سلسلة من الاضطرابات في"سلاسل القيمة العالمية" في كل من المدى القصير "مثل التأمين" وعلى المدى الطويل "مثل الحجر الصحي" على سبيل المثال، ناهيك عن حظر السفر والقيود المفروضة عليه.

ومما لا شك فيه أن هذه الأزمة سوف تؤثر بالسلب علي سلاسل الإمدادات العالمية، لا، معظم هذه السلاسل مرتبطة بالدول المتقدمة، وهذه الأزمة مرتبة بالدول المتقدمة خاصة بالإتحاد الأوروبي.

4- آليات تدمير الحرب الروسية الأوكرانية الاقتصاد العالمي[1]:

قد تكون الخسائر الاقتصادية للحرب الروسية مدمرة لبعض أجزاء العالم بحلول نهاية عام 2022، وشُنت حرب روسيا على أوكرانيا ضد دولة واحدة، لكن تبعاتها أضرت بالعديد من البلدان، بما في ذلك بعض أكثر دول العالم ضعفا، ومع عدم وجود نهاية تلوح في الأفق، يمكن للخسائر الاقتصادية لهذه الحرب أن تكون مدمرة في بعض أجزاء العالم بحلول منتصف ونهاية عام 2022.

إن الصدمة الاقتصادية من الحرب الروسية على أوكرانيا ستنتشر على نطاق أوسع وأعمق مع تذبذب الاقتصاد الأوكراني والعقوبات التي تخنق الصادرات الروسية والبيلاروسية، فقد ينخفض إنتاج أوكرانيا بنسبة 45% هذا العام، وفقا للبنك الدولي، حيث تعاني أوروبا الشرقية من ركود بنسبة 4.1%، ومن المحتمل أن تتجه أوروبا الغربية إلى الركود أيضا.

ومن جانبها، توقفت روسيا عن نشر بعض البيانات الاقتصادية، لكنها تواجه أيضا ركودا عميقا، ولا يبدو أن الولايات المتحدة متجهة إلى الركود في الوقت الحالي، لكن النمو يتباطأ والمستهلكون متشائمون، فالبلدان الأفقر في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا قد تعاني أكثر من أوروبا أو الولايات المتحدة، قائلا إن العدوان الروسي يضرب العالم بأسره بأربع آليات طرق رئيسية.

أ- الطاقة:

تعد روسيا ثالث أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي في العالم، وتحاول العديد من الدول تقييد أو وقف مشتريات الطاقة الروسية وحرمان موسكو من عائدات الطاقة التي تشتد الحاجة إليها، وفي ظل أفضل السيناريوهات، قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة أسعار البنزين في الولايات المتحدة فوق 5 دولارات للجالون في المتوسط، وكان ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا، التي تعتمد بشكل أكبر على الطاقة الروسية، أكثر حدة، ولا يزال من الممكن حدوث صدمة طاقة كاملة.

ب- الغذاء:

الضرر الذي لحق بأسواق الغذاء العالمية ليس فوريا مثل الضرر في أسواق النفط والغاز، لكن بعض الخبراء يحذرون من أن الكارثة تلوح في الأفق، فقبل الحرب، أنتجت أوكرانيا 30% من زيت عباد الشمس في العالم، و6% من الشعير، و4% من القمح و3% من الذرة.

وحاصرت روسيا جميع موانئ أوكرانيا المطلة على البحر الأسود، وهي الطريقة الرئيسية لتصدير أوكرانيا الغذاء إلى بقية العالم، ولا شيء يتحرك عبر تلك المنافذ، ولا تستطيع روابط السكك الحديدية والطرق المؤدية إلى أوروبا نقل كل الإنتاج في أوكرانيا، هذا هو قطع الإمدادات الحالية، كما يمكن أن تقلل الحرب نفسها من زراعة المحاصيل المستقبلية بنسبة 10% إلى 35%، وفقا للتقديرات.

وتعد روسيا أيضا مُصدرا رئيسيا لزيت عباد الشمس والقمح والشعير، ولا توجد عقوبات مباشرة على الصادرات الغذائية الروسية، لكن العقوبات الواسعة على أجزاء أخرى من الاقتصاد الروسي تقطع هذه الشحنات.

أما الأسمدة فمشكلة أخرى، لأن روسيا هي أكبر مصدر للأسمدة النيتروجينية، وأوقفت الحكومة الروسية الصادرات، وتعد روسيا وبيلاروسيا -وهما الحليفان الوثيقان- منتجين رئيسيين للبوتاس، وهو مكون رئيسي في العديد من الأسمدة، وتؤثر العقوبات على إمدادات البوتاس من كلا البلدين.

كما أن ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاج الغذاء، لأن الزراعة والنقل يصبحان أكثر تكلفة، فمنذ بدء الحرب الروسية، قفزت أسعار القمح بنحو 30%، وزيت عباد الشمس ارتفع بنحو 50%، كما ارتفعت التكلفة العالمية للأسمدة

[1] مواقع إلكترونية + مودرن دبلوماسي، موقع الجزيرة نت

بنسبة 230%، مما ينذر بارتفاع أسعار المواد الغذائية في المستقبل، أو انخفاض الغلة من قبل المزارعين الذين يقللون من استخدام الأسمدة.
ويوضح الكاتب أن الدول المتقدمة ستكون قادرة على استيعاب ارتفاع الأسعار وإيجاد حلول بديلة، مثل مصادر جديدة للأغذية المطلوبة، أما الدول النامية فسوف تعاني أكثر.
ويقدر تقرير جديد صادر عن مجموعة "أو اسيا والإستراتيجيات المستدامة أن حرب أوكرانيا وحدها يمكن أن تزيد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بمقدار 101 مليون بحلول نهاية عام 2022، وقد يرتفع عدد الذين يعيشون في فقر مدقع بما يصل إلى 201 مليون، وستكون التأثيرات أسوأ في أجزاء من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، التي تحصل على الكثير من الأغذية الضرورية من أوكرانيا وروسيا.
ويمكن للمنتجين الآخرين في النهاية تعويض الإمدادات الغذائية، وكما تعلمنا من جائحة "كوفيد-19"، لا يمكن إعادة تكوين سلاسل التوريد التي تم بناؤها على مدى عقود في غضون شهر. وبعض البلدان محظوظة بما يكفي لامتلاك إمدادات داخلية يمكنها الاستفادة منها، لكن الكثير منها يعتمد على الغذاء من أماكن أخرى.
ولا تتمثل المشكلة ليست في نقص القمح، إنه نقص في السفن الكافية لتحريكها ونقص الأموال لشرائها، وقال رئيس برنامج الغذاء العالمي: أن غلق روسيا موانئ جنوب أوكرانيا وعرقلة صادرات الحبوب وغيرها من المنتجات الزراعية القادمة منها، سيكون بمثابة "إعلان حرب على الأمن الغذائي العالمي، وسيؤدي إلى مجاعة وزعزعة الاستقرار، وهجرة جماعية حول العالم".
كما أن "الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار" على الصعيد العالمي، في الوقت الذي يكافح فيه 276 مليون شخص للعثور على الغذاء، و49 مليونًا في 43 دولة "على شفا المجاعة"[1].
كما أن توافر الغذاء سيكون مصدر القلق الأكبر في عام 2023، وشدد على أهمية زيادة الإنتاج وفتح موانئ أوكرانيا وإفراغ صوامعها لتحقيق الاستقرار داخل الأسواق ومعالجة أزمة الغذاء العالمية.
أما الأمين العام للأمم المتحدة، فقال إن الحرب في أوكرانيا الآن تضيف بعدًا جديدًا ومرعبًا إلى حالة الجوع العالمية الحالية، حيث أدت إلى انخفاض هائل في صادرات المواد الغذائية، وزيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة تصل إلى 30%، مما يهدد الناس في بلدان أفريقيا والشرق الأوسط.

ج- زعزعة الاستقرار:

وقد لا تمانع روسيا في أن تتسبب وحشيتها في أوكرانيا في حدوث صعوبات في جميع أنحاء العالم، وقال روديغر فون فريتش -الذي قضى عقدا من الزمن سفيرا لألمانيا في بولندا ثم روسيا- لمجلة "دير شبيغل" الألمانية مؤخرا إن "حسابات بوتين هي أنه بعد انهيار إمدادات الحبوب، سوف يفر الأشخاص الجائعون من هذه المناطق ويحاولون الوصول إلى أوروبا، إنه يريد زعزعة استقرار أوروبا بتدفقات جديدة من اللاجئين وتكثيف الضغط السياسي حتى تتخلى الدول الغربية عن موقفها المتشدد ضد روسيا، هذه هي حربه الهجينة الجديدة."
وسيكون ذلك مماثلا للإستراتيجية التي اتبعتها روسيا بعد دعمها للحكومة السورية في الحرب الأهلية هناك، والتي أدت إلى فرار أكثر من 13 مليون لاجئ إلى أوروبا وأماكن أخرى.

د- الشحن والنقل:

وتسبب "كوفيد-19" في تعقيد الممرات البحرية في العالم، وتتسبب النزعة العسكرية الروسية الآن في تعقيدات إضافية، فنحو 11% من القوى العاملة في مجال الشحن البحري العالمي من روسيا، و4% من أوكرانيا.
وقد تتسبب العقوبات والالتزامات المحتملة في زمن الحرب في نقص العمال وتفاقم ازدحام الموانئ في بعض المناطق، وجزء كبير من البحر الأسود محظور على الشحن التجاري، وبالنظر إلى الحصار الروسي لأوكرانيا وإحجام شركات التأمين عن كتابة سياسات للطرق في أي مكان بالقرب من منطقة حرب؛ لا تزال خطوط الشحن تشحن البضائع غير الخاضعة للعقوبات داخل وخارج روسيا للوفاء بالعقود، لكن معظمها يشير إلى أنها ستتوقف عن الشحن بمجرد انتهاء صلاحية العقود، وسيؤدي ذلك إلى الإضرار بروسيا، لكنه سيسبب اضطرابات في أماكن أخرى أيضاً.

المحور الثالث

آثار الحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد الليبي والشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا

تشهد اقتصادات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أزمات متعددة خاصة فيما يتعلق بالغذاء والطاقة، حيث تسببت حرب روسيا على أوكرانيا في ارتفاع الأسعار بشدة مع اختلال سلاسل التوريد. فكيف وصلت تداعيات الحرب إلى الأسر العربية؟[2].
وتعاني الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وخصوصاً ما يتصل بالغذاء والطاقة، وكان للحرب الأوكرانية الروسية - التي بدأت عام 2014 وما تلاها من تصعيد - وصل إلى مرحلة غزو

([1]) موقع مودرن دبلوماسي، 12-7-2023.

([2])https://p.dw.com/p/4NnJI

روسيا لأوكرانيا مطلع عام 2022- تأثير كبير على اقتصاديات الكثير من الدول العربية، كما لم يتسبب الصراع في تعطيل طرق التجارة وسلاسل التوريد وطرق التجارة فحسب، بل أدى أيضًا إلى انخفاض النشاط الاقتصادي في أوكرانيا وروسيا.

وعلاوة على ذلك، فإن فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا وتأثر دوائر الإنتاج وموانئ التصدير الأوكرانية كان له تأثير أيضًا على التجارة العالمية ومنها المبادلات التجارية بين الدول العربية وكل من روسيا وأوكرانيا، حيث تتعامل الكثير منها مع طرفي النزاع تصديراً واستيراداً.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

1- آثار الحرب الروسية الأوكرانية علي اقتصادات الدول العربية:

فيما يلي عدة أمثلة على طبيعة المبادلات التجارية بين عدد من الدول العربية وأوكرانيا[1]:

- **1-1- آثار الحرب الروسية الأوكرانية علي ليبيا:**

أحدثت الحرب في أوكرانيا تداعيات أصلاً على اقتصاد ليبيا المعتمد على الاستيراد، ويعد الخبز سلعة أساسية، وتستورد البلاد أكثر من 90% من قمحها، نصفه من أوكرانيا وروسيا، وتدعم الحكومة جزءاً من القمح الذي تستورده، ومنذ إندلاع الصراع، ارتفعت أسعار القمح في الأسواق المحلية في ليبيا بشكل كبير، ما أجبر عدداً من المخابز على الإغلاق، وقد صرح وزير الاقتصاد والتجارة أن لدى ليبيا مخزون استراتيجي من القمح يكفي لثلاثة أشهر، بينما تستمر الواردات بالوصول، ولكن ورغم تخصيص القمح المدعوم من الدولة، يقول أصحاب المخابز، إنهم لم يعودوا قادرين على بيع الخبز بالسعر الرسمي ومقداره 0.25 ديناراً (0.05 دولاراً) للرغيف. كما ارتفعت أسعار مواد غذائية أخرى، مثل زيت دوار الشمس، والفواكه والخضار، بشكل جذري على مدى الشهر الماضي.

كما حدث نقص في البنزين أيضاً، قد يبدو من غير المنطقي أن ينفد البنزين في ليبيا الغنية بالنفط، بالنظر إلى أنها تنتج النفط الخام ولديها مصافي تكرير خاصة بها، ولكن النفط المكرر محلياً لا يكفي الاستهلاك المحلي، ونتيجة لذلك فإن ليبيا تشتري معظم احتياجاتها الإضافية من الخارج بأسعار السوق، ثم تبيع الوقود محلياً بأسعار مدعومة بشكل كبير، وتمتلك الدولة الليبية احتياطيات نقدية يمكن أن تستخدمها لزيادة دعمها للتعويض عن الارتفاع العالمي في أسعار السلع، إذا اختارت فعل ذلك. لكن من يتخذ القرار؟ فالبلاد عالقة مرة أخرى في نزاع بين حكومتين متنافستين، تدعي كلتاهما الشرعية – السلطة التنفيذية التي تتخذ من طرابلس مقراً لها ويرأسها عبد الحميد الدبيبة، والموجودة في السلطة منذ مارس 2021، وسلطة تنفيذية يقودها فتحي باشاغا، الذي حصل على تصويت بمنح الثقة في مجلس النواب الذي يتخذ من طبرق مقراً له في 1 مارس، والحكومتان مختلفتان على أي منهما يتمتع بصلاحية الموافقة على التغييرات في اعتمادات الموازنة، بما في ذلك بالنسبة لأموال الدعم، وما إذا كان ذلك بحاجة لموافقة مجلس النواب. ما يزيد من تعقيد الأمور هو أن مؤسستين أخريين – المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي – مختلفان أيضاً منذ مارس 2021 حول أين ينبغي إيداع إيرادات مبيعات نفط البلاد: في حسابات المصرف المركزي، وهو الإجراء المعياري، أو مؤقتاً في حسابات المؤسسة الوطنية للنفط. كل هذه المماحكات، مضافاً إليها سوء آليات صنع القرار والتربّح المستشري من السلع المدعومة، يعطل قدرة الدولة على تخفيف حدة ارتفاع أسعار، ولقد عمقت الحرب في أوكرانيا التنافس بين الجهتين اللتين تدعيان حقهما بالحكم.

لقد عمقت الحرب في أوكرانيا التنافس بين الجهتين اللتين تدعيان حقهما بالحكم. موسكو حتى الآن هي العاصمة الأجنبية الوحيدة التي تعترف رسمياً بالحكومة التي يرأسها باشاغا. الأمم المتحدة عبرت عن تحفظاتها بشأن تصويت مجلس النواب في طبرق بمنح الثقة، مشيرة إلى إشكاليات قانونية، بينما رفضت الحكومة التي يرأسها الدبيبة تسليم السلطة، إن غياب التوافق في ليبيا كان يشكل أصلاً مصدر قلق للدول التي تنظر في كيفية التعامل مع إدعاء حكومة باشاغا. لكن، وعلى حد تعبير دبلوماسي غربي، فإن اعتراف روسيا السريع كان بمثابة "قبلة الموت"؛ إذ يبدو أن ما من عاصمة أخرى ترغب بالظهور وكأنها تقف مع موسكو في هذا النزاع الليبي خشية إثارة غضب واشنطن. حتى القاهرة، المتعاطفة مع باشاغا، لم تحذو حذو موسكو. تحاول الأطراف الخارجية إيجاد تسوية، جزئياً لضمان عدم اقتراب حكومة باشاغا أكثر مما ينبغي من روسيا، وحتى باشاغا نفسه حريص على الاحتفاظ بمسافة عن الكرملين. في 26 مارس، اجتمع مع سفير أوكرانيا في ليبيا، وأكد دعمه للشعب الأوكراني قائلاً إن الليبيين يقفون إلى جانبهم "بقدر ما نستطيع"، أما الحكومة التي يرأسها الدبيبة، والتي أدانت منذ البداية العدوان الروسي على أوكرانيا، صوتت في 7 نيسان/أبريل لصالح طرد روسيا من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهو الوفد العربي الوحيد الذي فعل ذلك.

وقد عبر دبلوماسيون أوروبيون عن قلقهم حيال التداعيات العسكرية المحتملة لهذا الاصطفاف السياسي الجديد. فمجموعة فاغنر من المتعاقدين العسكريين المدعومة من الكرملين تعمل في ليبيا منذ حرب عام 2019، إلى جانب قوى يقودها المشير خليفة حفتر، المتحالف حالياً مع حكومة باشاغا، كما يحتفظ مقاتلو فاغنر بإمكانية الوصول، وإن لم يكن السيطرة المباشرة، إلى قاعدتين عسكريتين مهمتين على الأقل في وسط البلاد، حيث يقال إنهم يشغلون عدة طائرات مقاتلة أرسلتها روسيا إلى ليبيا عام 2020، حتى الآن، يبدو أن الأثر الأكثر وضوحاً للحرب في أوكرانيا يتمثل في انسحاب بعض

(1) عماد حسن، كيف أثّرت حرب أوكرانيا على حياة الناس والاقتصادات العربية؟، **مجلة سياسة**، 23-2-2023

وحدات فاغنر ومقاتلين سوريين موالين لموسكو من ليبيا، حيث قدرت أعداد هؤلاء بعدة آلاف خلال حرب عام 2019. ويزعم أنهم عادوا إلى روسيا (عبر سورية). يمكن لرحيلهم أن يشكل تطوراً إيجابياً، بالنظر إلى أن السلطات الليبية كانت تصارع لإخراج المقاتلين الأجانب من البلاد منذ اتفاق وقف إطلاق النار عام 2020، لكن الاستراتيجية العسكرية الروسية في ليبيا تبقى محاطة بالغموض، ويمكن للأزمة الأوكرانية أن تدفع موسكو إلى استخدام الأصول التي تسيطر عليها في ليبيا في مواجهتها مع الغرب، وأن تدعم حكومة باشاغا (وحفتر) في تجدد القتال للسيطرة على طرابلس، رغم أن مدى استعداد أو قدرة موسكو على توفير رأسمال تنفقه تكتنفه الشكوك بالنظر إلى حربها في أوكرانيا.

2- أثر الحرب الروسية الأوكرانية علي منطقة الشرق الأوسط:

في وقت بلغت فيه خسائر الاقتصاد العالمي من جراء الحرب في أوكرانيا أكثر من 1.6 تريليون دولار على مدار العام الماضي، طبقاً لدراسة أجراها المعهد الاقتصادي الألماني "آي دبليو"، فإن التكلفة الأكبر يتكبدها عدد من اقتصادات الدول النامية في ضوء ما تواجهه كثير منها من تحديات مُضاعفة ومتزامنة، وهناك تأثيرات متفاوتة على دول منطقة الشرق الأوسط، التي عرفت تحديات وصعوبات خاصة على مدار العام الماضي، ربما كانت أقل حدة بالنسبة للدول المصدرة للطاقة، وأكثر حدة على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل.

ارتبطت تلك الصعوبات بشكل خاص بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وكلفة الواردات، واضطرابات الإمدادات والإنتاج على المستوى العالمي، واتباع سياسات نقدية متشددة، في ظل تسارع وتيرة معدلات التضخم وانخفاض القوى الشرائية لعملات عدد من تلك البلدان بوتيرة غير مسبوقة.

وتجد عدد الصدمات المتزامنة التي تعرضت لها دول المنطقة من جراء استمرار تدهور الأوضاع العالمية، وأبرز تلك الصدمات، **ما يلي**[1]:

- تباطؤ الاقتصاد العالمي.
- ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتقلبها.
- أزمة تكلفة المعيشة.
- تشديد الأوضاع المالية بأسرع وأقوى من المتوقع.

3- الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على الدول الإفريقية:

تتمثل الآثار الاقتصادية للحرب على الدول الإفريقية في **الأتي**:

3-1- الأثار على النمو الاقتصادي:

يمكن أن تتسبب الأزمة الأوكرانية في خفض النمو الاقتصادي للقارة الذي كان من المفترض أن يرتفع قليلًا هذا العام بعد "كوفيد-19" ويصل إلى 3.7 %، وسيبلغ نمو الصادرات 4% وليس 8.3% كما كان متوقعًا[2].

3-2- الأثار على التجارة الإفريقية:

إرتفعت الصادرات الأوكرانية إلى إفريقيا بشكل مطرد، من 210 مليون دولار في عام 1996 إلى أكثر من 4 مليارات دولار في عام 2020، بينما وصلت الصادرات الروسية لإفريقيا إلى نحو 20 مليار دولار في عام 2020، وهو ما يمثل نحو 2% فقط من تجارة إفريقيا مع العالم، الأمر الذي يوحي بأن تأثير التجارة سيكون هامشيًا.

ومع ذلك، فإن عددًا قليلًا من الدول سيتأثر بشكل أكبر من البقية، حيث تصل تجارة ملاوي مع روسيا إلى 8.1% من إجمالي تجارتها الخارجية، تليها أوغندا بنسبة 7.2%، ثم السنغال 4.4%، والنيجر والكونجو بنسبة 4% لكل منهما، بالإضافة إلى تأثر صناعة الشاي في كينيا، حيث تعد روسيا من بين أكبر خمسة مستهلكين للشاي الكيني[3].

وعلى الرغم من أن جزءًا كبيرًا من تجارة روسيا وأوكرانيا مع إفريقيا يأتي تحت مظلة المواد الغذائية التي يُفترض ألا تتأثر بالعقوبات؛ إلا أن ارتفاع الأسعار ونقص المعروض سيكون له تأثير كبير على الواردات، بينما قد لا يرغب بعض التجار الأفارقة في المخاطرة بالتصدير للدولتين في ظل عقوبات تشمل منع روسيا من أنظمة المدفوعات الدولية. وبالإضافة لذلك فهناك جزء آخر من خسارة إفريقيا في الفرص الضائعة، حيث تعهدت روسيا في قمة سوتشي 2019 بزيادة التبادل التجاري مع إفريقيا إلى 40 مليار دولار، وكانت المؤشرات الأولية تُشير إلى أنه من المنتظر أن يصل التبادل التجاري إلى هذا الحجم بحلول عام 2024[4].

وتستورد جنوب إفريقيا بشكل أساسي القمح وزيت عباد الشمس من روسيا وأوكرانيا. فعلى مدى خمس سنوات (2016 – 2020)، استوردت جنوب إفريقيا متوسط 1.8 مليون طن من القمح سنوياً، أي ما يقرب من نصف احتياجات استهلاك القمح السنوي في البلاد، حيث بلغ متوسط واردات القمح من روسيا وأوكرانيا 34 % و4 % على التوالي، واستوردت جنوب إفريقيا بالفعل هذا العام 40 % من وارداتها المقدرة بـ 1.5 مليون طن من القمح، بينما سيتم استلام الكميات المتبقية من دول أخرى "وبتكلفة أعلى" بكثير من تكلفة الكميات المستوردة من روسيا وأوكرانيا، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار

([1]) تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، 23-2- 2023.

([2])صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، يناير 2022.

([3])World Trade Organization, www.wto.org.

([4]).The Institute of International Finance http://www.iif.com/research/data

القمح في جنوب إفريقيابدورها، تصدر جنوب إفريقيا منتجات مثل الحمضيات والمكسرات والخضروات والتبغ إلى روسيا وأوكرانيا[1].

3-3- الأثر على الاستثمار في إفريقيا:

فيما يخصّ الاستثمارات الروسية في إفريقيا، والتي تتركز بشكل كبير في قطاعات النفط والغاز والتعدين والطاقة النووية، فمن المرجح أن تثبط العقوبات المفروضة على روسيا من تدفق الاستثمارات الروسية لإفريقيا قليلًا، فضلًا عن أن حالة عدم اليقين حول الاقتصاد العالمي تنقل بالتبعية التأثيرات إلى الاستثمارات الدولية الأخرى التي قد تشهد اضطرابًا على المدى القصير، ومع استقرار الأوضاع ستعاود التدفق من جديد. وتمتلك جنوب إفريقيا استثمارات ضخمة في روسيا تتجاوز حاجز الـ80 مليار راند (نحو 5 مليارات دولار)، بينما يبلغ إجمالي الاستثمارات الروسية في جنوب أفريقيا نحو 23 مليار راند (نحو مليار دولار(2).

3-4- الأثار على المساعدات إلي إفريقيا:

تقدم روسيا مساعدات لإفريقيا بنحو 400 مليون دولار سنويًا، يتم توزيع نحو 60% منها عبر منظماتٍ دولية، مثل: برنامج الغذاء العالمي، ووكالة الأمم المتحدة للاجئين، وفي ظل التوترات الحالية بين روسيا وأوروبا والولايات المتحدة، على خلفية الأزمة الأوكرانية، قد تتأثر هذه المساعدات في الحجم وقنوات التوزيع[3].

3-5- الأثار على السياحة الإفريقية:

ألقت الأزمة الروسية الأوكرانية بظلالها على قطاع السياحة الإفريقي، الذي لا يزال يتعافى من تداعيات أزمة كوفيد-19، حيث تأتي اثنتان من الدول الإفريقية ضمن قائمة الوجهات العشر الأكثر جذبًا للسياح الروس في العالم، وهما سيشل ومصر، ويمثل السياح الروس 16% من إجمالي السائحين في سيشل، و7% من إجمالي السائحين في مصر، إلى جانب نسب متفاوتة من السائحين الروس في كل من تونس والمغرب وتنزانيا وموريشيوس.

وفي ظل الأزمة الحالية، توقفت حركة السياحة من وإلى الدولتين، وتم إلغاء كل حجوزات الرحلات الجوية تقريبًا خلال الفترة من مارس إلى مايو 2022، بعد أن كانت هذه الحجوزات قد شهدت تعافيًا بنسبة 275% في سيشل، و216% في مصر عن الفترة نفسها في 2020.

وبالنسبة لدولة مثل سيشل سيكون لذلك الأمر عواقب وخيمة على اقتصادها المعتمد على السياحة. إلى جانب ذلك، من المحتمل أن تؤدي موجات ارتفاع الأسعار في العالم إلى انخفاض السياحة العالمية بسبب ارتفاع التكاليف، وبالتالي لمزيد من الانخفاض في تدفقات النقد الأجنبي للدول الإفريقية[4].

3-6- الآثار علي أسعار الوقود وتكاليف المعيشة:

واجهت أسواق النفط العالمية ضربة مزدوجة، أدت إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، حيث تأتي الأزمة الروسية الأوكرانية في وقت تواجه فيه الدول الأوروبية بالفعل أزمة طاقة منذ عام 2021، وسط مجموعة من العوامل، بما في ذلك الوباء ومحدودية العرض وتزايد التوترات الجيوسياسية، وهو ما ترك تأثيرات مباشرة على أسعار النفط في العالم بأكمله بما في ذلك إفريقيا، حيث بدأت التأثيرات بالظهور فعليًا في دول مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وزامبيا، بارتفاع مفاجئ في أسعار الوقود.

ومع زيادة أسعار الوقود، فضلًا عن الاضطرابات في سلسلة التوريد، تتجه تكاليف الإنتاج والنقل إلى الارتفاع، وبالتبعية ترتفع أسعار السلع في الأسواق المحلية، وهو ما يؤدي إلى مزيد من التضخم في دول تعاني بالأساس من معدلات تضخم مرتفعة تصل في بعض الدول إلى ما يزيد على 250% كما هو الحال في السودان على سبيل المثال. وعلى هذا النحو، سيؤدي مزيد من الارتفاع في الأسعار إلى مزيد من الارتفاع في تكاليف المعيشة للشعوب الإفريقية التي تعاني أصلًا من ظروف صعبة[5].

كما تعاظم الارتفاع في أسعار الأسمدة في العالم، التي كانت مرتفعة بالفعل منذ نهاية 2021، بنسبة 30% و4% لكل من اليوريا والفوسفات -وهما مكونان رئيسيان للأسمدة، حيث تعد روسيا من أكبر مصدري الأسمدة في العالم، ومن المنتظر أن ترتفع الأسعار أكثر، وهو ما سيدفع العديد من المزارعين للاستغناء عن شراء الأسمدة هذا العام، نتيجة ارتفاع أسعارها، وبالتالي قد يتراجع إنتاج المحاصيل لمواسم قادمة، وهو ما من شأنه أن يضرّ بالنظم الغذائية في بعض الدول الإفريقية، ولا سيما تلك التي تعتمد -إلى حد كبير- على الزراعة ليس فقط لإطعام المواطنين، ولكن أيضًا لإدارة اقتصاداتها، حيث ستضطر حكومات الدول الإفريقية لتعديل ميزانياتها لزيادة مخصصات استيراد الغذاء، إلى جانب مخصصات الوقود وغيرها، وهو ما يُثقل كاهل الحكومات بمزيد من الديون، أو ينبئ بأزمة غذاء أشد قسوة، ويهدد الاستقرار السياسي[6].

([1])مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: https://unctad.org/en/Pages/.aspx

([2])The World Bank: Emerging Risks to the Recovery, (Washington DC, World Bank, 2022).

([3])The Institute of International Finance http://www.iif.com/research/data .

4**مجلس السفر والسياحة العالمي**(WTTC) **:** www.wtc.org

([5])اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة: https://www.un.org/africarenewal/section

([6])منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو): http://www.fao.org

3-7- الأمن الغذائي في إفريقيا:

يتمثل الخطر الأكبر الذي يمكن أن تفرزه الأزمة الروسية – الأوكرانية على القارة الأفريقية، في الارتفاع المحتمل في أسعار المنتجات الغذائية، نظراً لكون روسيا وأوكرانيا تمثلان نحو 30% من إجمالي الصادرات العالمية من القمح، بالإضافة إلى نحو 14% من إجمالي صادرات الذرة، وأكثر من 58% من صادرات زيت عباد الشمس العالمية.

وبالنسبة للعديد من الدول الإفريقية، يشكل الاعتماد الكبير على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا مصدر قلق، فقد بلغت قيمة واردات إفريقيا من المنتجات الزراعية من روسيا في عام 2020، نحو 4 مليارات دولار، 90٪ منها قمح، بينما بلغت الصادرات الأوكرانية من المنتجات الزراعية لإفريقيا ما قيمته 2.9 مليار دولار في العام نفسه، كان نحو 48٪ منها قمحًا، و31٪ ذرة، وخلال الموسم الزراعي 2020-2021 اتجه 36% من إجمالي صادرات أوكرانيا من القمح إلى إفريقيا[1].

كما أفاد تقرير صادر عن معهد الشرق الأوسط بواشنطن بأن "أوكرانيا تصدر 95٪ من حبوبها عبر البحر الأسود، وقد ذهب أكثر من 50٪ من صادراتها من القمح إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2020. وقد يكون للأحداث تأثير كبير على هذه الدول، التي كانت تكافح بالفعل من الناحية الاقتصادية، لتجد نفسَها أضعف وأكثر عرضة للضغوط الخارجية.

واشترت مصر نحو 50 % من مشترياتها من القمح العام الماضي من روسيا ونحو 30% من أوكرانيا، أي أن واردات مصر من القمح من البلدين تشكل نحو 80% من احتياجاتها من هذه المادة الأساسية التي يعتمد عليها نحو ثلثي سكان البلاد[2].

ولا يتوقف تأثير الأزمة على واردات الحبوب للقارة الإفريقية، ولكن يتعداها إلى تهديد الأمن الغذائي في القارة ككل، التي يعاني عشرات الملايين فيها من انعدام الأمن الغذائي الحاد، نتيجة الضربات المتلاحقة، حيث تزامنت الأزمة الروسية-الأوكرانية مع عدد من المتغيرات، تؤثر جميعًا على وضع الأمن الغذائي في القارة، بما في ذلك أزمة كوفيد، والصراعات، والتغيرات المناخية، فضلًا عن ارتفاع أسعار السلع عالميًا بثلاثة أضعاف منذ عام 2020، وهو ما دفع ما يزيد على 50 مليون إفريقي في دول شرق إفريقيا ودول الساحل نحو الجوع، وحدّ من إنتاج الحبوب في القارة الإفريقية بنحو 30 مليون طن[3].

وبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي 62% في إفريقيا الوسطى، 52% في الكونغو، 51% في مالاوي، 43% في الصومال، 41% في موزمبيق.

وسوف تؤدي تطورات الأزمة الأوكرانية الحالية إلى زيادة التسابق الدولي على القارة الإفريقية لا سيما منطقة القرن الأفريقي؛ لأن إهتمام روسيا بتلك المنطقة لا يتوقف فقط على البعد الاقتصادي وأنها تعد سوقًا واعدة لبيع السلاح، بل يتسع اهتمامها ليشمل البعد الأمني الناجم عن حرصها على زيادة وجودها على سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر العرب، وتقوية نفوذها في تلك المناطق؛ وبناءً على ذلك ستشمل تحركاتها السودان وإثيوبيا ونيجيريا وإريتريا والصومال وغيرهم من البلدان، وسوف تسعى جاهدة لإنشاء قواعد عسكرية لها في العديد من البلدان الأفريقية؛ وكل هذه التحركات تهدف موسكو من ورائها عدم محاصرتها بواسطة التحالف الأمريكي.

3-8- فرص محتملة للقارة الإفريقية تترتب على تداعيات الأزمة الأوكرانية:

بالرغم من التهديدات التي تواجه إفريقيا نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية، إلا أن الأزمة ذاتها قد تحمل من وجهها الآخر فرصًا وفوائد محتملة للعديد من دول القارة السمراء، **منها**[4]:

أ- يمكن أن يوفر الصراع الروسي الأوكراني لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نفوذًا جديدًا مهمًا مع الولايات المتحدة وأوروبا، باعتبارها بديلًا محتملًا آخر لحل مشاكل الطاقة في أوروبا.

ب- يمكن أن يؤدي الارتفاع الراهن في الأسعار إلى تحقيق مكتسبات اقتصادية بالنسبة للدول الإفريقية المنتجة للنفط أو الغاز، خاصةً أن الدول الأوروبية ربما تعمل على إيجاد بديل سريع للغاز الروسي. فعلى الرغم من أن إفريقيا تمثل أحد البدائل الأكثر موثوقية، لكن الجزء الأكبر من العائدات النفطية تذهب لصالح الشركات متعددة الجنسيات، مع نسبة أقل لصالح الدول الإفريقية. فضلًا عن كون دولة مثل نيجيريا التي تعد أكبر منتج للنفط الخام في إفريقيا قد لا تكون مؤهلة لتحقيق الاستفادة المرجوة، نتيجة عدم قدرتها على تكرير النفط محليًا واعتمادها على الواردات من النفط المكرر لتغطية احتياجاتها المحلية واستيرادها بأسعار أعلى من تلك المحققة من صادراتها من النفط الخام. لذا فعليها محاولة الاستفادة من هذه العائدات أكبر استفادة ممكنة.

ج- إنعاش صادرات الوقود والموارد المعدنية الإفريقية لأوروبا: ولّدت التوترات بين روسيا وأوكرانيا اهتمامًا متزايدًا لدى الدول الأوروبية بالبحث عن بديل آمن لإمدادات الوقود بعيدًا عن روسيا التي تستورد منها أوروبا (41% من الغاز الطبيعي) و(47% من الوقود الصلب) و(27% من النفط الخاص) وفقًا لإحصائيات عام 2019.

([1])UN Comtrade Database

([2])مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: https://unctad.org/en/Pages/.aspx

([3])The Institute of International Finance http://www.iif.com/research/data

([4])International Energy Agency, www.iea.org

وتبرز الدول الإفريقية، التي لديها مشروعات مُنَفّذه بالفعل لإمداد أوروبا بالوقود، كأحد هذه البدائل الممكنة على المدى القصير، حيث تأتي 8% من واردات أوروبا من الغاز الطبيعي من الجزائر، وبالإضافة لذلك تأتي 8% من وارداتها من النفط الخام من نيجيريا، و6.2% من ليبيا، و2.5% من الجزائر، بينما تأتي 2.8% من واردات الوقود الصلب من جنوب إفريقيا.

هذا إلى جانب مصر التي تأتي كثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا، حيث بلغت صادرات الغاز المسال المصرية عام 2021 نحو 6.5 ملايين طن.

د- تبرز دول إفريقية مثل السنغال والنيجر وموزمبيق وتنزانيا كبدائل للواردات الأوروبية من الوقود ولكن على المدى المتوسط والبعيد، حيث تحتوي هذه الدول على احتياطات كبيرة ولكنها في حاجة إلى استثمارات ضخمة لإخراجها. ومع ذلك، فإن وجود قنوات حالية لنقل الوقود لا يضمن زيادة التدفقات الإفريقية، حيث يتوقف الأمر على عوامل أخرى، من بينها امتلاك القدرة التقنية على زيادة الإنتاج والتي تفتقر إليها العديد من الدول الإفريقية في الوقت الحاضر، ولكن في الأجل المتوسط، وفي ظل مشروعات جارية لرفع القدرة الإنتاجية وتوفير قنوات تصدير إضافية، ستلعب الدول الإفريقية دورًا أكبر في السوق العالمية للطاقة.

ه- قد يفيد المزيد من العقوبات على روسيا مصدري الموارد الطبيعية الآخرين في إفريقيا. فعلى سبيل المثال، تعد جنوب إفريقيا ثاني أكبر منتج للبلاديوم في العالم، وهو عنصر مهم في صناعة السيارات والإلكترونيات، وذلك بعد روسيا، وبالتالي قد تواجه طلبًا متزايدًا على البلاديوم في ظل العقوبات على روسيا. وبالمثل، ستشهد معادن أخرى مثل الذهب والبلاتين والنيكل، وغيرها من المعادن الثمينة، زيادة في الطلب العالمي، ومن ثم زيادة في الأسعار تمثل فائدة مؤقتة لاقتصادات الدول الإفريقية المصدرة لها.

و- نمو صادرات السلع الزراعية: إلى جانب الفوائد المباشرة، برزت فائدة إضافية غير مباشرة، وربما بدأت فعليًا قبل أزمة أوكرانيا بعام، حيث شهد عام 2021 انتشار أزمة نقص الطاقة في العديد من الدول الأوروبية، وارتفاع أسعار الوقود، مما أدى إلى قيام بعض المنتجين الأوروبيين بتخفيض إنتاجيتهم لترشيد استخدام الوقود، بما في ذلك تخفيض مواسم الزراعة، وهو ما أجبر المشترين على البحث عن بدائل من دول أخرى، لتلبية النقص في احتياجاتهم، وكان الخيار الإفريقي مطروحًا كبديل لنقص السلع الزراعية في أوروبا.

وعلى سبيل المثال، انتعشت صادرات كينيا من الزهور والفواكه لأوروبا خلال عامي 2020 و2021، ورغم القيود المفروضة على الشحن بسبب أزمة كوفيد، فإن الصادرات الكينية من الزهور والفواكه سجلت 1.4 مليار دولار لعام 2020، وهو ما يمثل نحو ربع الواردات الأوروبية من الزهور.

وفي ظل الأزمة الروسية-الأوكرانية، فمن المرجح أن يتجه سلوك المنتجين الأوروبيين لمزيد من الترشيد للطاقة، مما يفتح آفاقًا واسعة أمام السلع الزراعية الإفريقية المختلفة وإمكانية تصديرها للأسواق الأوروبية بأسعار مرتفعة. كما أن إفريقيا تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة تقدر بنحو 930 مليون هكتار، أكثر من نصفها غير مستغلة، حيث تضم القارة الإفريقية نحو 60% من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في العالم، وبالتالي من المرجح على إثر الأزمة الروسية – الأوكرانية، أن تشهد إفريقيا انتعاشًا في الاستثمار الزراعي في الأجل المتوسط، خاصة مزارع إنتاج الحبوب، وبالفعل بدأت العديد من الدول العربية والأجنبية منذ سنوات في الاتجاه نحو مشاريع الاستثمار الزراعي في إفريقيا لتلبية احتياجاتها الغذائية.

وتعزز الأزمة الحالية من فرص الاستثمار الأوروبي والعربي- الإفريقي في مشاريع استزراع القمح والحبوب في الدول الإفريقية لتغطية جزء من الاحتياجات الأوروبية والعربية، وهو ما دعت إليه إفريقيا أكثر من مرة في محافل دولية عدة، لكن الشريك الأوروبي لم يفطن حينها للأهمية الكبيرة لمثل هذه الاستثمارات، التي يبدو أن الوقت قد حان لها.

ويُذكر أن مصر في ظل احتياجاتها المطردة من القمح والمنتجات الزراعية، لتلبية الطلب المحلي، كانت قد بدأت بالفعل في إنتهاج استراتيجية المزارع المصرية في إفريقيا لتلبية جزء من هذه الاحتياجات، وكذلك لنقل الخبرة الزراعية إلى دول القارة، بما في ذلك 9 مزارع تم إنشاؤها بالفعل مع مخطط لإنشاء 21 مزرعة مشتركة[1].

ز- من جهة أخرى، وبينما تعاني الأسواق الإفريقية من نقص إمدادات الأسمدة، تمتلك العديد من الدول الإفريقية إمكانات عالية لصناعة الأسمدة مثل مصر، التي توجه بالفعل جزءًا من صادراتها من الأسمدة للقارة الإفريقية، وبالتالي ستكون الأزمة بمثابة فرصة للدول المنتجة للأسمدة لزيادة صادراتها من للدول الإفريقية، وتحقيق مكاسب كبيرة، فضلًا عن تعزيز التجارة البينية للقارة .

2-9- إجراءات المنظمات الدولية والإقليمية الإفريقية للتعامل مع الحرب:

إن الأزمة في أوكرانيا أثرت "بشكل كبير" على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث وجهت الأزمة ضربة قوية للدول منخفضة الدخل حيث تواجه ضغوطا متزايدة بسبب انخفاض مستويات الأمن الغذائي والاعتماد الكبير على الواردات من روسيا وأوكرانيا، وكلاهما منتجان رئيسيان للقمح، منها على سبيل المثال السودان. ومن المتوقع أن تسجل الأسواق

(1)منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو): http://www.fao.org

الناشئة والبلدان ذات الدخل المتوسط، بما في ذلك مصر والمغرب، نموا للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.4% في المتوسط[1].

وأوضح البنك الدولي أنه مستعد للاستجابة بكل الأدوات المتاحة الملائمة لطبيعة مواطن الضعف والقصور في الدول الإفريقية مثل المغرب وتونس ومصر، ومن المتوقع أن تكون آثار الأزمة أكثر شدة على مستوى قيود المالية العامة بهذه البلدان. والبنك الدولي على استعداد أيضا لتقديم المساندة للإنتاج المحلي والتسويق التجاري للأغذية الزراعية، وإدارة المخاطر الزراعية والاحتياطيات الغذائية في الدول التي تتعرض لصدمات سواء من خلال زيادة تكاليف الطاقة أو الأسمدة، أو عوامل أخرى مثل الأزمات المرتبطة بالجفاف وتغير المناخ، هذا بالإضافة إلى استعداد البنك لتوسيع برامج الحماية الاجتماعية الموجَّهة للتغذية عن طريق البناء على الأعمال التي أُنجزت منذ عام 2020 في سياق الاستجابة والتصدي لجائحة كورونا[2].

كما أعلن البنك الدولي عن إلتزامه بالاستمرار في تقديم مساعدات فنية وتحليلية وثيقة ومُوجَّهة لاسيما للدول التي ستكون أشد تضررا في مجالات تتراوح من استدامة المالية العامة، وإصلاح أنظمة الدعم، والأمن الغذائي، ورصد المعاملات التجارية، وإدارة المخاطر الزراعية. وكما كان الحال حينما ألمَّت أزماتٌ أخرى بالمنطقة[3].

وعلى المستوى الإقليمي وافق مجلس إدارة بنك التصدير والاستيراد الإفريقي "أفريكسم بنك" على إطلاق برنامج تمويل التجارة لإفريقيا بقيمة 4 مليارات دولار لمواكبة أزمة أوكرانيا، وهو برنامج للتسهيلات الإئتمانية التي طورها البنك لإدارة آثار الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات الإفريقية.

ويدل تقديم برنامج (UKAFPA) على استجابته لاحتياجات الدول الأعضاء الإفريقية ومواطنيها، وستسهم هذه المبادرة بشكل كبير في تجنب القلق الاجتماعي والاضطراب الذي قد ينشأ عن النقص في الغذاء وارتفاع تكاليف الأسمدة والمنتجات البترولية[4].

كما وافق الاتحاد الإفريقي ومساهمي البنك على زيادة رأس المال العام بمقدار 6.5 مليار دولار عام 2021 لتعزيز قدرة البنك على القيام بمهام ولايته والتعامل مع جائحة كورونا، ودعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ويهدف برنامج (UKAFPA) إلى: تمويل تعديل تكاليف إعادة طلب الاستيراد لمساعدة الدول على تلبية الزيادات الفورية في أسعار الاستيراد المرتبطة بتعديلات الطلب المحلي، وتمويل إعادة شراء النفط والمعادن لإعادة تمويل القروض ذات الضمانات المرتفعة في سياق الأسعار المرتفعة الحالية للنفط والمعادن؛ وبالتالي تحرير المزيد من التدفقات النقدية الحرة لاستخدامها في تلبية الاحتياجات العاجلة الأخرى؛ مثل واردات المواد الغذائية والأسمدة وخدمة ارتفاع تكلفة الديون.

كما يهدف البرنامج إلى استقرار عائدات تصدير السلع لمساعدة الدول والشركات على هيكلة وإبرام عقود المشتقات بأسعار السلع المرتفعة، وتحقيق الاستقرار في أرباح الصادرات المستقبلية، وسيعمل على تعويض العجز في عائدات السياحة؛ إذ سيتم توسيع التمويل ليشمل البنوك المركزية للاقتصادات المعتمدة على السياحة لتغطية النقص في إيرادات النقد الأجنبي الناجم عن انخفاض عدد السياح الوافدين من روسيا وأوكرانيا، كما سيتم استخدام مرفق تسريع عائدات الصادرات الوطنية لاستكمال المشاريع الموجهة نحو التصدير من خلال تسريع الوصول إلى العملات الأجنبية لاستخدامها في استيراد المعدات والتكنولوجيا والخبرة المهمة لإنجاز المشروع.

ويعد برنامج (UKAFPA) بمثابة استجابة لدعوة عاجلة للتدخل الطارئ من قبل الدول الإفريقية؛ حيث أن طلبات التمويل المتوافقة الواردة من جميع الدول الإفريقية تتجاوز بالفعل 15 مليار دولار، وأن هناك بعض الضرورة الملحة لتلبية هذه الطلبات لتجنب الظروف الاجتماعية في إفريقيا وتقليل مخاطر تحولها إلى تحديات سياسية.

ويسعى هذا البرنامج إلى العمل مع البنوك والمؤسسات الشريكة لتلبية احتياجات دول القارة السمراء على وجه السرعة من حيث ضمان الأمن الغذائي الثابت والديناميكي وإمدادات الوقود الكافية وتجنب نقص الأسمدة والمدخلات الزراعية على خلفية القومية الاقتصادية المتجددة في جميع أنحاء العالم.

وإلى جانب التمويل، يخطط البنك للعمل مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لإطلاق مجموعة تنسيق سلسلة التوريد بين البلدان الإفريقية الهادفة إلى مواءمة الإنتاج والاستهلاك لضمان إعطاء الأولوية لما يتم إنتاجه في إفريقيا؛ لتلبية متطلبات الدول بها.

3- تأثيرات وانعكاسات الحرب داخل المجتمعات:

إمتد تأثير الغزو الروسي لأوكرانيا حتى وصل إلى الأسر الصغيرة في الكثير من الدول العربية، فالضغط المجتمعي والاقتصادي حاصل بشدة بسبب الحرب ممثلاً في معدلات تضخم بالغة الارتفاع في مصر تقترب مما كانت عليه في 2017 وأيضاً تقترب مما كانت عليه في الثمانينات "وهي أعلى فترة سجلت فيها مصر تضخم، حيث كان المعدل الرسمي

([1])International Monetary Fund: Are Macro and Credit Policies Enough?, (Washington DC, IMF, 2022)

([2])The World Bank: Emerging Risks to the Recovery, (Washington DC, World Bank, 2022).

([3])The World Bank: the Global Economic Prospects, the Global Economic Outlook: a Changed World, 2022.

([4])Afreximbank, http://www.Afreximbank.com

يتجاوز 30%، فيما يدور الحديث اليوم عن معدل بين 25 و 26% وفي الأغلب بحساب آخر سنجد أنه أعلى من ذلك بكثير" [1].

ويعني التضخم انخفاض في القدرة الشرائية وانخفاض في الدخول الحقيقية بالتالي القاعدة العريضة من المصريين متأثرة بشدة "خاصة وأن جزءاً كبيرا منهم بما يصل إلى ثلث الأسر تقريباً تنفق ما يزيد عن 50% من دخولها على المواد الأساسية فقط، وبالتالي هناك ضغط شديد على القاعدة العريضة من الشعب وهذا يترجم بدوره إلى عجز في الموازنة لأن الدولة تتجه إلى توسيع أوجه الدعم الغذائي على سبيل المثال، ما سيكون له أثر إجمالي سلبي على اقتصاد الدولة."

كما أن الحرب أثرت سلباً على ميزان التجارة لدول شمال إفريقيا وأيضاً على فرص النفاذ للاستدانة لسد الفجوات التمويلية، "ومصر من الدول التي تأثرت بشدة بهذا الأمر وإن كان الموضوع ليس متعلقا فقط بالحرب بالضرورة، فمثلاً أضر رفع سعر الفائدة على الدولار بالعديد من الأسواق الناشئة ومنها مصر، كما أن جزءاً من الاضطراب في أسواق المال يرجع إلى الصعوبات التي يواجهها استيراد المواد الأولية وهو أمر مرتبط بالتوتر الدولي مع روسيا والتوتر مع الصين وغيرها[2].."

4- أثر الحرب الروسية-الأوكرانية على الاقتصاد الأوروبي:

4-1- الأثر علي معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الأوروبي:

تظهر التجربة التاريخية أنه بمجرد ظهور مشكلة التضخم، سيكون من الصعب بالفعل تجنب الركود، ويرجع التباطؤ في النشاط التجاري إلى أن ارتفاعه بعد عامين من الإغلاق أدى إلى نقص الطاقة والغذاء والنقل في نهاية عام 2021، وتسبب ذلك في اضطرابات في التجارة العالمية وتسارع وتيرة التضخم، وانخفض حجم الاستهلاك؛ بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة وزيادة الادخار، فوفقًا لتحليلات الوكالة الدولية للنفط والغاز وصل حجم الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال عام 2022 إلى 436 مليون طن بينما يصل المعروض منه إلى 410 ملايين طن، بما يعني وجود قصور عرض بمقدار 6.3%، ويترتب على ذلك زيادة أسعار جميع منتجات الطاقة وما تليها من زيادات في أسعار جميع المنتجات، فوفقًا لتوقعات شركة «بلاك روك» أكبر شركة استثمارات في العالم أن الاتحاد الأوروبي سينفق أكثر من 9٪ من ناتجه المحلي الإجمالي على الطاقة عام 2022، هذه هي أعلى نسبة منذ 40 عامًا، في حين أن هذه النسبة كانت لا تتعدى 2% قبل فترة الأزمة، يتسبب ذلك في زيادة العجز في الموازنة العامة للدول، وارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم المرتفعة تزيد من احتمال نشوء التضخم المفرط في أعقاب الأزمة في عدد من الدول ستشهد غالبية الدول الأوروبية، بما في ذلك ألمانيا والمملكة المتحدة، نفقات معيشية أعلى مع استمرار الأزمة، على سبيل المثال، مع ارتفاع معدل التضخم في المملكة المتحدة، فإن هذا يعني أن المستهلكين سيشترون عددًا أقل من المنتجات مقابل المزيد من الأموال. وتستمر تكاليف البترول والغاز والغذاء في الارتفاع نتيجة للصراعات، سيؤدي ذلك إلى زيادة نفقات المعيشة؛ لأن أسعار الإضاءة والسيارات وتكاليف الرهن العقاري قد ترتفع بشكل كبير في كثير من دول الاتحاد.

كما أن العقوبات التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا على روسيا ترتب عليها انخفاض في حجم الناتج الروسي بنحو 9.6%، بينما كانت تقديرات الهيئات الحكومية الروسية للناتج بمقدار من 6-8% للناتج الروسي خلال 2022، وكان من أهم العقوبات التي فرضتها الدول الأوروبية، منع البنوك الروسية من استخدام نظام سويفت وهي شبكة تسهيل المدفوعات بين 11000 مؤسسة مالية بين 200 دولة حول العالم.

وأوقفت ألمانيا التصديق على مشروع خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 الروسي الذي يهدف إلى توزيع الطاقة إلى أوروبا، وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات مالية على روسيا، استهدفت 70٪ من سوق البنوك الروسية والشركات الرئيسة المملوكة للدولة، لقد حظرت الودائع الروسية التي تزيد على 100000 يورو في بنوك الاتحاد الأوروبي عام 2022[3]، وكذلك على الحسابات الروسية التي تحتفظ بها جهات إيداع الأوراق المالية المركزية في الاتحاد الأوروبي، وعلى بيع الأوراق المالية المقومة باليورو للعملاء الروس، وحظر الاتحاد الأوروبي إدراج أسهم الكيانات المملوكة للدولة الروسية في مواقع التجارة الأوروبية، كما حظر بيع أو توريد أو نقل أو تصدير تقنيات تكرير البترول إلى روسيا، وفرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على تصدير جميع الطائرات وقطع الغيار والمعدات لشركات الطيران الروسية، وأوقف الاتحاد الأوروبي اتفاقيات التأشيرات لشخصيات روسية بارزة، بما يعني أن الدبلوماسيين والمسؤولين الروسيين ورجال الأعمال لن يكونوا قادرين بعد الآن على الاستفادة من أحكام تسهيل التأشيرة التي تسمح بالوصول المميز إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك منع روسيا من جميع المحافل الرياضية والثقافية في أوروبا والعالم، وهذه العقوبات كانت السبب في انخفاض الناتج في روسيا ويكون لها أثر سلبي على حجم الناتج في الاتحاد الأوروبي وارتفاع معدلات التضخم بسبب عجز الموازنات في كثير من الدول الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي المستخدم لتوفير مصادر طاقة مرتفعة الثمن وبديلة للمصادر الروسية.

4-2- آثار الحرب الروسية الأوكرانية على التوظف في دول الاتحاد الأوروبي:

([1]) عمرو عدلي، دول شمال إفريقيا الأكثر تضرراً، معهد كارنيجي، 24-6- 2023.

([2]) عبد الخالق التهامي، ***موسم جاف بالمغرب وأزمة سياسية واقتصادية بتونس***، المغرب، بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2- 7- 2023.

([3]) تقرير بلومبيرج، 3-7-2023.

بناءً على شعور سكان دول الاتحاد الأوروبي بارتفاع معدلات التضخم الناتج عن صدمات العرض بالنسبة للمنتجات، والتي بدأت من أسعار الطاقة، ومن الواضح أن أكثر الدول الأوروبية تأثرًا بالحرب الروسية-الأوكرانية هي ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا الأكثر ضعفًا من العديد من الدول الأوروبية الأخرى وقد تكون من بين أوائل الدول التي تتأثر اقتصاداتها بصدمات سلاسل التوريد العالمية. يمكن تفسير الضعف من خلال حصة وهيكل التجارة الدولية لدول الاتحاد الأوروبي مع روسيا، على سبيل المثال ، في عام 2021، شكلت صادرات لاتفيا إلى روسيا 7.3٪ من إجمالي الصادرات ، بينما شكلت الواردات 9.1٪ وهذا أعلى بكثير من متوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 4.1% و 7.5٪ على التوالي، أما بالنسبة للنمسا فتعتمد على 80% من إمدادات الطاقة من روسيا، وبالتالي فإن توقف هذه الإمدادات سيحدث ركودًا، وقد بدأت النمسا في إجراء مناقصات لتجديد مرافقها لتخزين الغاز، في العطاء الأول تكلفت النمسا علاوة مخاطر 45٪ على الأسعار الرئيسة الأوروبية لإنشاء احتياطي غاز استراتيجي قبل بدء موسم التدفئة، وهذه العدوى قد تمتد إلى كل دول أوروبا، وارتفاع الأسعار مع حالة الركود المتوقعة مع طول فترة الأزمة قد يدخل الاتحاد الأوروبي في حالة ركود تضخمي، وهذه الحالة قد تسود العالم إذا استمرت الأزمة لفترة طويلة ومع استمرار العقوبات على روسيا. ويترتب على ذلك، أن تواجه الاقتصادات والشركات صدمات أسعار وقيود على العرض على السلع الأساسية وذات تأثيرات واسعة النطاق وطويلة الأجل، وستكون هناك زيادة في تكلفة سلاسل التوريد، وسيكون من الضروري أيضًا إعادة تكوين سلاسل التوريد لتكون أقل في طولها لتفادي مشكلات سلاسل التوريد ذات الأطوال الممتدة[1].

وقد تؤدي عواقب الأزمة الروسية-الأوكرانية إلى تعقيد وإبطاء تعافي سوق العمل في أوروبا بعد جائحة -COVID"" 19، وسيتأثر تعافي سوق العمل سلبًا بالركود الاقتصادي، وبالنسبة لبعض البلدان بتدفقات الهجرة من الخارج، وبسبب العقوبات الاقتصادية وتعطيل سلاسل التوريد وتدفقات الموارد، ستواجه الشركات الأوروبية انخفاضًا في مستوى التوظيف، وتشير الأبحاث التي أجراها الخبير الاقتصادي في البنك المركزي الأيرلندي، ريمون ليدون، إلى أن عدد الوظائف في أوروبا تباطأ بعد اندلاع الأزمة الروسية ـــ الأوكرانية، حيث كانت العمالة هي الأكثر تضررًا في البلدان الأكثر اعتمادًا على الواردات الروسية، والقطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل التصنيع والنقل، وقد يمتد التأثير إلى قطاعات أخرى إذا استمر التضخم المرتفع في التأثير على الإنفاق الاستهلاكي. سيؤثر التباطؤ في نمو التصنيع سلبًا على مستوى التوظيف في ألمانيا، وفقًا لمسح للأعمال الذي أجرته "ستاندر آند بورز.

النتائج والتوصيات

- **النتائج:**

سعت الدراسة إلي اختبار صحة الفرض البحثي، **القائل:**

"توجد آثار سلبية كبيرة للحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي":

أولاً: الآثار السلبية للحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد الليبي:

أحدثت الحرب في أوكرانيا تداعيات أصلاً على اقتصاد ليبيا المعتمد على الاستيراد، ويعد الخبز سلعة أساسية، وتستورد البلاد أكثر من 90% من قمحها، نصفه من أوكرانيا وروسيا، وتدعم الحكومة جزءاً من القمح الذي تستورده، ومنذ إندلاع الصراع، ارتفعت أسعار القمح في الأسواق المحلية في ليبيا بشكل كبير، ما أجبر عدداً من المخابز على الإغلاق، وقد صرح وزير الاقتصاد والتجارة أن لدى ليبيا مخزون استراتيجي من القمح يكفي لثلاثة أشهر، بينما تستمر الواردات بالوصول، ولكن ورغم تخصيص القمح المدعوم من الدولة، يقول أصحاب المخابز، إنهم لم يعودوا قادرين على بيع الخبز بالسعر الرسمي ومقداره 0.25 ديناراً (0.05 دولاراً) للرغيف، كما ارتفعت أسعار مواد غذائية أخرى، مثل زيت دوار الشمس، والفواكه والخضار، بشكل جذري على مدى الشهر الماضي.

كما حدث نقص في البنزين أيضاً، قد يبدو من غير المنطقي أن ينفد البنزين في ليبيا الغنية بالنفط، بالنظر إلى أنها تنتج النفط الخام ولديها مصافي تكرير خاصة بها، ولكن النفط المكرر محلياً لا يكفي الاستهلاك المحلي، ونتيجة لذلك فإن ليبيا تشتري معظم احتياجاتها الإضافية من الخارج بأسعار السوق، ثم تبيع الوقود محلياً بأسعار مدعومة بشكل كبير، وتمتلك الدولة الليبية احتياطيات نقدية يمكن أن تستخدمها لزيادة دعمها للتعويض عن الارتفاع العالمي في أسعار السلع، إذا اختارت فعل ذلك. لكن من يتخذ القرار؟ فالبلاد عالقة مرة أخرى في نزاع بين حكومتين متنافستين، تدعي كلتاهما الشرعية – السلطة التنفيذية التي تتخذ من طرابلس مقراً لها ويرأسها عبد الحميد الدبيبة، والموجودة في السلطة منذ مارس 2021، وسلطة تنفيذية يقودها فتحي باشاغا، الذي حصل على تصويت بمنح الثقة في مجلس النواب الذي يتخذ من طبرق مقراً له في 1 مارس، والحكومتان مختلفتان على أي منهما يتمتع بصلاحية الموافقة على التغييرات في اعتمادات الموازنة، بما في ذلك بالنسبة لأموال الدعم، وما إذا كان ذلك بحاجة لموافقة مجلس النواب، ما يزيد من تعقيد الأمور هو أن مؤسستين أخريين – المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي – مختلفان أيضاً منذ مارس 2021 حول أين ينبغي إيداع إيرادات مبيعات نفط البلاد: في حسابات المصرف المركزي، وهو الإجراء المعياري، أو مؤقتاً في حسابات المؤسسة الوطنية للنفط. كل هذه المماحكات، مضافاً إليها سوء آليات صنع القرار والتربّح المستشري من السلع المدعومة، يعطل

(1) تقرير بلومبيرج، 3-7-2023.

قدرة الدولة على تخفيف حدة ارتفاع أسعار، ولقد عمقت الحرب في أوكرانيا التنافس بين الجهتين اللتين تدعيان حقهما بالحكم.

لقد عمقت الحرب في أوكرانيا التنافس بين الجهتين اللتين تدعيان حقهما بالحكم، وموسكو حتى الآن هي العاصمة الأجنبية الوحيدة التي تعترف رسمياً بالحكومة التي يرأسها باشاغا. الأمم المتحدة عبرت عن تحفظاتها بشأن تصويت مجلس النواب في طبرق بمنح الثقة، مشيرة إلى إشكاليات قانونية، بينما رفضت الحكومة التي يرأسها الدبيبة تسليم السلطة. إن غياب التوافق في ليبيا كان يشكل أصلاً مصدر قلق للدول التي تنظر في كيفية التعامل مع إدعاء حكومة باشاغا. لكن، وعلى حد تعبير دبلوماسي غربي، فإن اعتراف روسيا السريع كان بمثابة "قبلة الموت"؛ إذ يبدو أن ما من عاصمة أخرى ترغب بالظهور وكأنها تقف مع موسكو في هذا النزاع الليبي خشية إثارة غضب واشنطن. حتى القاهرة، المتعاطفة مع باشاغا، لم تحذو حذو موسكو. تحاول الأطراف الخارجية إيجاد تسوية، جزئياً لضمان عدم اقتراب حكومة باشاغا أكثر مما ينبغي من روسيا، وحتى باشاغا نفسه حريص على الاحتفاظ بمسافة عن الكرملين. في 26 مارس، اجتمع مع سفير أوكرانيا في ليبيا، وأكد دعمه للشعب الأوكراني قائلاً إن الليبيين يقفون إلى جانبهم "بقدر ما نستطيع"، أما الحكومة التي يرأسها الدبيبة، والتي أدانت منذ البداية العدوان الروسي على أوكرانيا، صوتت في 7 أبريل لصالح طرد روسيا من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهو الوفد العربي الوحيد الذي فعل ذلك.

وقد عبر دبلوماسيون أوروبيون عن قلقهم حيال التداعيات العسكرية المحتملة لهذا الاصطفاف السياسي الجديد. فمجموعة فاغنر من المتعاقدين العسكريين المدعومة من الكرملين تعمل في ليبيا منذ حرب عام 2019، إلى جانب قوى يقودها المشير خليفة حفتر، المتحالف حالياً مع حكومة باشاغا. كما يحتفظ مقاتلو فاغنر بإمكانية الوصول، وإن لم يكن السيطرة المباشرة، إلى قاعدتين عسكريتين مهمتين على الأقل في وسط البلاد، حيث يقال إنهم يشغلون عدة طائرات مقاتلة أرسلتها روسيا إلى ليبيا عام 2020، حتى الآن، يبدو أن الأثر الأكثر وضوحاً للحرب في أوكرانيا يتمثل في انسحاب بعض وحدات فاغنر ومقاتلين سوريين موالين لموسكو من ليبيا، حيث قدرت أعداد هؤلاء بعدة آلاف خلال حرب عام 2019، ويزعم أنهم عادوا إلى روسيا (عبر سورية)، يمكن لرحيلهم أن يشكل تطوراً إيجابياً، بالنظر إلى أن السلطات الليبية كانت تصارع لإخراج المقاتلين الأجانب من البلاد منذ اتفاق وقف إطلاق النار عام 2020، لكن الاستراتيجية العسكرية الروسية في ليبيا تبقى محاطة بالغموض، ويمكن للأزمة الأوكرانية أن تدفع موسكو إلى استخدام الأصول التي تسيطر عليها في ليبيا في مواجهتها مع الغرب، وأن تدعم حكومة باشاغا (وحفتر) في تجدد القتال للسيطرة على طرابلس.

ثانياً: الآثار السلبية للحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي:

1- تبين من نتائج تحليل البحث أن الحرب الروسية على أوكرانيا والتي اندلعت في فبراير 2022 كان لها تأثير واضح على الاقتصاد العالمي، وذلك راجع لأهمية الصادرات الروسية وعلاقاتها التجارية مع مختلف الدول خاصة في مجال الطاقة من جهة وأهمية الصادرات الأوكرانية، خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية (مثل القمح) من جهة أخرى، هذا ما جعل الاقتصاد العالمي يواجه العديد من التحديات مثل تأمين الطاقة، تأمين الغذاء، مواجهة التضخم والمحافظة على القدرة الشرائية وغيرها، كما تسببت الحرب في تثبيط جهود تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا، ولكنه لابد من استخلاص الدروس من هذه الحرب وتدارك جوانب الضعف مستقبلا حتى لا يكون هناك تأثير كبير لمثل هذه الحروب والتوترات على الاقتصاد، ومن بين الدروس المستخلصة، **ما يلي:**

أ- استطاعت روسيا أن تتحدى العالم الغربي وتستمر في الحرب وذلك راجع لاستخدامها للسلاح الطاقوي، الذي أعطاها قوة استراتيجية مهمة، ومن هنا يمكن القول إن العامل الاقتصادي يعطي لأي دولة قوة إقليمية واستراتيجية مهمة فعلى أي دولة بناء اقتصادها بناء على ما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل وعدم التبعية لأي دولة.

ب- من خلال موضوع الطاقة (الغاز الطبيعي والبترول) والذي كثر الحديث عليه قبل وأثناء الحرب الروسية الأوكرانية، أصبح من المهم التركيز على مبدأ التنويع سواء تعلق الأمر بالتصدير أو الاستيراد، حيث أن أوروبا أصبحت تفكر في البحث عن مصادر بديلة للغاز الروسي بعد أن اعتمدت قوة روسيا على الجانب الطاقوي لفرض مبدأ ال وتحدي العقوبات المفروضة عليها والتي هي الأخرى وطدت شراكتها الاقتصادية مع الصين لتفادي الضغوط الغربية ومن هنا تتجلى أهمية التنويع لضمان اقتصاد أكثر صلابة وعدم تأثره السريع للهزات والأزمات.

ج- إن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية كالقمح، مما جعل الكثير من الدول تواجه مشكل تلبية احتياجاتها من تلك المواد الأساسية التي كانت تستوردها بشكل أساسي من روسيا وأوكرانيا، فأصبح الأمن الغذائي مهددا في العديد من بلدان العالم ومن هنا أصبح من الضروري التفكير بجدية في تحسين وتطوير الإنتاج المحلي بدل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي بتوجيه الجهود نحو تطوير القطاع الزراعي والصناعة الغذائية وتجنب ندرة المواد أو ارتفاع أسعارها بسبب الحروب أو التوترات الحاصلة أو التي قد تحصل.

د- أهمية وجود شبكة أمان عالمية ووضع ترتيبات إقليمية لوقاية الاقتصادات من الصدمات فعلى الدول الأخذ بمبدأ الحيطة وتجنب مختلف الضغوطات التي قد تنجر عن أسباب أمنية أو سياسية والتي من الممكن أن تؤثر على الجانب الاقتصادي،

كإقامة شراكة اقتصادية مبنية على أساس التنوع في الأطراف وإقامة شبكات خاصة بها لتحويل الأموال تعمل بكفاءة وتكوين احتياطات نقدية أجنبية تساعدها على التقليل من آثار الأزمات.

2- الآثار السلبية للحرب الروسية الأوكرانية علي معدل النمو الاقتصادي العالمي:

يواجه الاقتصاد العالمي عددا من التحديات في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا، حيث تراجع النمو العالمي من 6% في عام 2021 إلى 3.2% في عام 2022، ثم 2.7% عام 2023، وذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في النصف الأول من عام 2022 وانكماش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2022، كما تشير التنبؤات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من 4.7% في عام 2021 إلي 8.8% في عام 2022، وكان الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم أكثر انتشارا في الاقتصاديات المتقدمة، ولقد ارتفع التضخم بصورة حادة في كثير من الدول لمزيج من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأولية ونقض العمالة واضطراب الإمدادات وهذا ما يضيف المزيد من التراجع.

ثالثاً: الأهمية النسبية للاقتصاد الروسي والأوكراني:

- نمت الصادرات الأوكرانية إلى إفريقيا بشكل مطرد، إلى أن وصلت لأكثر من 4 مليارات دولار عام 2020، بينما وصلت الصادرات الروسية لإفريقيا إلى نحو 20 مليار دولار في عام 2020، وهو ما يمثل نحو 2% فقط من تجارة إفريقيا مع العالم.
- تتركز الاستثمارات الروسية في إفريقيا بشكل كبير في قطاعات النفط والغاز والتعدين والطاقة النووية، وتقدم روسيا مساعدات لإفريقيا بنحو 400 مليون دولار سنويًا، يتم توزيع نحو 60% منها عبر منظماتٍ دولية، مثل: برنامج الغذاء العالمي، ووكالة الأمم المتحدة للاجئين.
- تأتي سيشل ومصر ضمن قائمة الوجهات العشر الأكثر جذبًا للسياح الروس في العالم، ويمثل السياح الروس 16% من إجمالي السائحين في سيشل، و7% من إجمالي السائحين في مصر.
- بلغت قيمة واردات إفريقيا من المنتجات الزراعية من روسيا عام 2020، نحو 4 مليارات دولار، 90٪ منها قمح، بينما بلغت الصادرات الأوكرانية من المنتجات الزراعية لإفريقيا ما قيمته 9 مليار دولار عام 2020، كان نحو 48٪ منها قمحًا، و31٪ ذرة. وخلال الموسم الزراعي 2020-2021 اتجه 36% من إجمالي صادرات أوكرانيا من القمح إلى إفريقيا.
- وافق مجلس إدارة بنك التصدير والاستيراد الإفريقي "أفريكسم بنك" على إطلاق برنامج تمويل التجارة لإفريقيا بقيمة 4 مليارات دولار لمواكبة أزمة أوكرانيا (UKAFPA) عام 2022.
- وافق الاتحاد الإفريقي ومساهمي البنك على زيادة رأس المال العام بمقدار 5 مليار دولار عام 2021 لتعزيز قدرة البنك على القيام بمهام ولايته والتعامل مع جائحة كورونا، ودعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- يعد برنامج (UKAFPA) بمثابة استجابة لدعوة عاجلة للتدخل الطارئ من قبل الدول الإفريقية؛ حيث إن طلبات التمويل المتوافقة الواردة من جميع الدول الإفريقية تتجاوز بالفعل 15 مليار دولار، وذلك للعمل مع البنوك والمؤسسات الشريكة لتلبية احتياجات الدول الإفريقية على وجه السرعة من حيث ضمان الأمن الغذائي وإمدادات الوقود الكافية وتجنب نقص الأسمدة والمدخلات الزراعية، في محاولة لتخفيف الآثار الناتجة عن الأزمة الروسية الأوكرانية على إفريقيا.
- **التوصيات:**

أوصت الدراسة **بالاتي:**

1- العمل علي تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.
2- تنويع مصادر الدخل.
3- الدخول في تكتلات اقتصادية وعسكرية.
4- يجب علي الدول الأفريقية أن تقوم باستثمار موارده المحلية بكفاءة.

المراجع

- **<u>أولاً: المراجع العربية:</u>**

1. احصاء البنك الدولي، سنوات مختلفة.
2. آنا بيردي، **الغزو الروسي لأوكرانيا يعوق تحقيق التعافي الاقتصادي بعد الجائحة في اقتصادات الأسواق الصاعدة في أوروبا وآسيا الوسطى**، البنك الدولي، 4- 10-2022.
3. بوابة جريدة الأهرام المصرية، 2022.
4. تقرير البنك الدولي، 2022.
5. تقرير بلومبيرج، 3-7-2023.
6. تقرير صندوق النقد الدولي، 2022.

7. تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، 23-2- 2023.
8. جهاد أزعور، **الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم**، تقرير صندوق النقد الدولي، 17-3-2022.
9. ديليب راثا، حرب في خضم جائحة .تاريخ الاسترداد، 26 نوفمبر 2022، علي: blogs.world /ar / bank.org/ hrb
10. رامي القليوبي،ما تريد معرفته عن الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، 6 إبريل 2022، علي alaraby.co.uk/politics
11. شيماء تركان صالح، **السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية : انتشار النووي نموذجا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية .(العراق: جامعة النهرين، علية العلوم السياسية، 2012).
12. صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، يناير 2022.
13. عبد الخالق التهامي، **موسم جاف بالمغرب وأزمة سياسية واقتصادية بتونس**، المغرب، بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2- 7-2023.
14. عماد حسن، كيف أثّرت حرب أوكرانيا على حياة الناس والاقتصادات العربية؟، **مجلة سياسة**، 23-2-2023
15. عمرو عدلي، دول شمال إفريقيا الأكثر تضرراً، معهد كارنيجي، 24-6- 2023.
16. عبد العزيز علي علي، **آثار الحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد العالمي**، مركز السياسات، 13-4-2022.
17. فريد بلحاج، ضغوط متفاقمة: الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 7 إبريل من مدونات البنك الدولي: blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war
18. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة: https://www.un.org/africarenewal/section
19. مجلس السفر والسياحة العالمي(WTTC) : www.wttc.org
20. محمد السبيطلي، **التداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية الأوكرانية في إفريقيا**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مارس، 2022.
21. محمد المنشاوي، ما مدى تأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الاقتصاد العالمي؟، الجزيرة نت، 22-3-2022.
22. محمد علي الخوري، **الحرب الروسية: الأوكرانية وتأثيراتها على الدول العربية**، أبو ظبي، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022.
23. محمد نور البصراتي. استراتجية العقوبات الدولية و انعكاساتها على سياسات الدول (العراق-ايران-روسيا) نموذجا . مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، يولية 2022، المجلد 3، عدد23.
24. منال هاني، الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، **مجلة معهد العلوم الاقصادية، المجلد 25، عدد 2، 2022**.
25. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو): http://www.fao.org
26. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: https://unctad.org/en/Pages/.aspx
27. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: https://unctad.org/en/Pages/.aspx
28. موقع الحدث، 2022.
29. موقع المعرفة، 2922.
30. موقع الميادين، 2022.
31. موقع الميادين، 2022.
32. موقع عرب بوست، 2022.
33. ندي سليمان هندي، **أثر العامل الاقتصادي في صناعة القرار السياس ي في روسيا**، رسالة دكتوراة (سوريا: جامعة دمشق، 2017).
34. وسن احسان عبد المنعم، الترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل دول البريكس نموذجاً، **مجلة مركز دراسات الكوفة 58**، 2020.
35. وكالة الأنباء الكويتية، 2022.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. ACY Securities MENA, **ACY Securities provides access to CFDs on the Forex, Index, Shares, ETFs & Commodity markets with transparent pricing, 26-5-2023.**
2. Afreximbank, http://www.Afreximbank.com.
3. https://p.dw.com/p/4NnJI.
4. International Energy Agency, www.iea.org.
5. International Monetary Fund: Are Macro and Credit Policies Enough?, (Washington DC, IMF, 2022)
6. **OECD ilibrary, 2022.**

7. The Institute of International Finance http://www.iif.com/research/data .
8. The Institute of International Finance http://www.iif.com/research/data .
9. The Institute of International Finance http://www.iif.com/research/data.
10. The World Bank: Emerging Risks to the Recovery, (Washington DC, World Bank, 2022).
11. The World Bank: Emerging Risks to the Recovery, (Washington DC, World Bank, 2022).
12. The World Bank: the Global Economic Prospects, the Global Economic Outlook: a Changed World, 2022.
13. UN Comtrade Database.
14. World Trade Organization, www.wto.org.